Home Office

طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

إرشادات لاستخدام السلطات الموجودة خارج المملكة المتحدة

شهر مارس / آذار 2022

©حقوق الطبع محفوظة للتاج البريطاني لعام2022

لقد حصلت هذه النشرة على الترخيص بموجب البنود المنصوص عليها في ترخيص الحكومة المفتوحة v3.0 إلا إذا تم ذكر خلاف ذلك. وللاطلاع على هذا الترخيص، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي nationalarchives.gov.uk/doc/open-government-licence/version/3 أو يُرجى مراسلة فريق سياسة المعلومات في الأرشيف الوطني وعنوانه Information Policy Team, The National Archives, Kew, London TW9 4DU, أو يُرجى إرسال رسالة إلكترونية إلى psi@nationalarchives.gsi.gov.uk.

وبالنسبة لحقوق الطبع المتعلقة بالطرف الثالث في هذه النشرة، فيتوجب عليك الحصول على موافقة أصحاب حقوق الطبع ذوي العلاقة.

يمكن الاطلاع على هذه النشرة في الموقع الإلكتروني التالي MLA guidelines for foreign authorities - GOV.UK (www.gov.uk)]

يُرجى إرسال جميع الاستفسارات المتعلقة بهذه النشرة إلى العنوان الإلكتروني التالي:
UKCAStrategyandBusinessSupport@homeoffice.gov.uk

فهرس المحتويات

الجزء الأول – مقدمة حول المساعدة القانونية المتبادلة في المملكة المتحدة 6

ما هي المساعدة القانونية المتبادلة؟ 6

الأقاليم التابعة للتاج البريطاني وأقاليم المملكة المتحدة الخارجية 7

أنواع المساعدة 8

الاتفاقيات الدولية والترتيبات الدولية 8

المعاملة بالمثل 8

السرية 9

الطلبات التي تقدمها المملكة المتحدة حول الاستخدام الإضافي أو المستقبلي 9

الطلبات التي تحصل عليها المملكة المتحدة حول الاستخدام الإضافي أو المستقبلي 9

التعاون في مجال إنفاذ القانون (الشرطة) 10

الشبكة القضائية الأوروبية في المسائل الجنائية 11

القضايا المدنية 11

تقديم المستندات في القضايا المدنية 12

الشبكة القضائية الأوروبية في القضايا المدنية والتجارية 13

الجزء الثاني: كيفية تقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة 14

هل تعتبر المساعدة القانونية المتبادلة MLA مناسبة؟ 14

من يستطيع إرسال طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA؟ 14

أين يتوجب إرسال طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA ؟ 14

المعلومات المتوجب إدراجها في طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA 14

عملية إرسال الطلبات 17

الطلبات العاجلة 17

الاستفسارات حول الطلبات النشطة 18

الإخطار حول عدم الحاجة للحصول على المساعدة 18

الطلبات التكميلية والمرتبطة 18

الطلبات ذات الأهمية الدنيا 19

ازدواجية الإجرام 19

تكلفة تنفيذ الطلبات 19

رفض طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA 20

الجزء الثالث: أنواع المساعدة 22

يوضح هذا القسم تفاصيل وأشكال المساعدة التي تستطيع المملكة المتحدة تزويدها ويذكر أيضًا المعلومات المحددة التي يتوجب إدراجها في طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة في جميع MLA
على النحو المبين في **الجزء الثاني.** طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA 22
إجراء العملية – الإرسال المباشر للمعلومات 22
إرسال المعلومات بواسطة السلطة المركزية 22
إفادات الشهود ومقابلات التحقيق 23
الاتصال مع الأشخاص المتواجدين في المملكة المتحدة 24
الدليل المقدم بناءً على حلف اليمين أو المثول أمام المحكمة 24
الامتيازات 25
جلسات الاستماع المنعقدة عبر الإنترنت (وصلة مرئية) 26
جلسات الاستماع المنعقدة عبر الهاتف 27
التفتيش ومصادرة الممتلكات 27
احتجاز الحاسوب (الكمبيوتر) ووسائل التخزين الأخرى 29
التفتيش ومصادرة الممتلكات في إسكتلندا 29
الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة 29
الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة: العملية المتبعة في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية 30
الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة: العملية المتبعة في إسكتلندا 30
الدليل البنكي 30
العملات المشفرة 31
الأوامر القضائية لمراقبة الحساب البنكي 32
الاتصالات وبيانات المحتوى 33
محتوى الاتصالات 33
بيانات الاتصالات 33
طلبات حفظ بيانات الاتصالات 34
الحفاظ على البيانات المتغيرة وحمايتها أثناء سريان العملية القانونية 34
تقديم الطلب لحفظ البيانات 35
الاعتراض أو التجسس المباشر على الاتصالات 36
معلومات جواز السفر وحالة الهجرة 36
سجلات الشركة 37
السجلات الجنائية 37
الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 37
الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 38

السجلات القضائية 38

شهادات المحكمة 38

محاضر المحاكمة أو ملاحظات إصدار الحكم 40

العملية المتبعة في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية 40

العملية المتبعة في إسكتلندا 40

نقل السجين نقلاً مؤقتًا لخدمة الأهداف المتعلقة بالتحقيق 41

العملية المتبعة في إنجلترا وويلز 41

العملية المتبعة في إيرلندا الشمالية 42

العملية المتبعة في إسكتلندا 42

نقل السجين لخدمة الأهداف المتعلقة بقضاء الفترة المتبقية من محكومية السجن المفروضة عليه (بالنسبة للسجناء غير الخاضعين إلى النقل بموجب طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA) 43

العينات المأخوذة من المناطق الحساسة وغير الحساسة من الجسم (بما في ذلك الحمض النووي DNA) 43

الحمض النووي DNA 43

بصمات الأصابع 44

الضباط الأجانب في المملكة المتحدة 44

إخطار المملكة المتحدة حول سفر ضباط إنفاذ القانون الى المملكة المتحدة 45

نقل أو تسليم إجراء الملاحقات القضائية 45

نقل تقارير الجريمة 46

التبادل التلقائي للمعلومات 46

Eurojust أو العدالة الأوروبية Europol الشرطة الأوروبية 47

النصب والاحتيال 47

فرق التحقيق المشتركة 47

الجزء الرابع: استرداد الأصول وإجراء التحقيقات المالية 49

تعقب حركة الأصول 49

الأمر القضائي بتجميد الأصول أو تقييد الأصول في الإجراءات القضائية الجنائية 49

طلبات تجميد الأصول المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 52

المصادرة ونزع الملكية في الإجراءات الجنائية 52

التخلص من الأصول 54

مصادرة أدوات الجريمة 54

طلبات المصادرة المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 54

طلبات الاستعادة للأصول بناءً على الحصول على الأمر القضائي الدال على عدم إدانة (تبرئة) المتهم 54

الجزء الخامس: شرح المصطلحات 57

الجزء الأول – مقدمة حول المساعدة القانونية المتبادلة في المملكة المتحدة

ما هي المساعدة القانونية المتبادلة؟

المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) هي طريقة للتعاون بين الدول للحصول على المساعدة في إجراء التحقيق أو الملاحقة القضائية حول الجرائم الجنائية. تُستخدم المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) بشكل عام للحصول على المواد التي لا يمكن الحصول عليها على أساس إنفاذ القانون (انظر **الجزء الثالث** للحصول على المزيد من التفاصيل)، وخاصة التحريات التي تتطلب اتخاذ تدابير قسرية. وتُقدم الطلبات بواسطة رسالة الطلب الدولية الرسمية (رسالة الطلب الدولية ILOR أو رسالة الطلب LOR)، والمعروف أيضًا باسم الالتماس القضائي أو الإنابة القضائية *Commissions Rogatoires* في الولايات القضائية للقانون المدني. وعادةً ما تطلب المحاكم أو المدعي العام هذه المساعدة والتي يُشار إليها أيضًا باسم "التعاون القضائي".

يمكن أيضًا استخدام المساعدة القانونية المتبادلة MLA للحصول على المساعدة فيما يتعلق بتجميد ومصادرة عوائد الجريمة وإجراء التحقيقات المرتبطة بها (انظر **الجزء الرابع** للحصول على المزيد من التفاصيل). ومن الممكن أن تكون قضايا عوائد الجريمة ذات أساس جنائي (أي بناءً على إدانة المتهم) أو ذات أساس مدني (في حالة عدم إدانة المتهم)

نظرًا للطبيعة العالمية المتزايدة للجريمة، فإن المساعدة القانونية المتبادلة MLA هي أداة حاسمة لدعم التحقيقات والإجراءات الجنائية في المملكة المتحدة والولايات القضائية الأخرى. وتلتزم المملكة المتحدة بمساعدة سلطات التحقيق والادعاء والسلطات القضائية في مكافحة الجريمة الدولية، وتستطيع المملكة المتحدة توفير مجموعة واسعة من المساعدة القانونية المتبادلةMLA . وكما ذكر أعلاه، فإنها تعتبر المساعدة القانونية المتبادلةMLA أيضًا أداة هامة في تعقب تمويل وأموال الجريمة، ويشمل ذلك استرداد عوائد الجريمة التي من المحتمل بأنه تم نقلها وكذلك استرداد الأصول المخبأة في الخارج.

تهدف هذه الإرشادات إلى التأكد من احتواء طلبات المساعدة القانونية المتبادلةMLA التي تتلقاها المملكة المتحدة على المعلومات الكافية ذات صلة لضمان تنفيذها بسرعة وكفاءة. وتتضمن الإرشادات أقسامًا تتعلق بما يلي:

- التوجيهات المقدمة إلى السلطات التي ترغب بتقديم **طلب رسمي للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA** إلى المملكة المتحدة (المشار إليها باسم السلطات مقدمة الطلب)، بما في ذلك عملية تسليم ونقل المعلومات، ونقل الإجراءات القضائية وتقييد ومصادرة الممتلكات.

- التوجيهات المقدمة إلى السلطات حول المعلومات أو المساعدة التي يمكن الحصول عليها في المملكة المتحدة **دون الحاجة** إلى تقديم الطلب الرسمي للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA

دور السلطات المركزية في المملكة المتحدة

تتولى السلطات المركزية مهمة تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة MLA، والموافقة عليها، وضمان تنفيذها. **ويجب** إرسال جميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة MLA إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة للنظر فيها. وتمتلك المملكة المتحدة ثلاث سلطات مركزية تتمتع بمسؤوليات متميزة على النحو التالي:

- تعتبر وزارة الداخلية **السلطة المركزية في المملكة المتحدة** ('UKCA') لتقديم طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية **باستثناء** التحقيقات المتعلقة بالضريبة والجمارك والأموال بشكل حصري.
- تعتبر **دائرة الضريبة والجمارك لجلالة الملك** ('HMRC') هي الجهة المستلمة لطلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية المتعلقة بالضريبة والجمارك والأموال فقط، على سبيل المثال جمع وإدارة العوائد ودفعات الائتمان الضريبي.
- يعتبر **مكتب التاج البريطاني** الجهة المستلمة لطلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA المتعلقة بالحصول على المساعدة في إسكتلندا (بما في ذلك المسائل المتعلقة بالضريبة الإسكتلندية)

يمكن العثور على كافة تفاصيل الاتصال المتعلقة بكافة السلطات البريطانية ذات العلاقة هنا.

الأقاليم التابعة للتاج البريطاني وأقاليم المملكة المتحدة الخارجية

الولايات التابعة للتاج البريطاني التي لا تشكّل جزءًا من المملكة المتحدة وهي بيليويكس جيرسي Bailiwicks of Jersey وجيرنسي Guernsey وجزيرة مان Isle of Man والأقاليم البريطانية الواقعة ما وراء البحار وهي (أنغيلا Anguilla وبرمودا Bermuda وجبل طارق Gibraltar وجزر فيرجن البريطانية the British Virgin Islands وجزر كايمان Cayman Islands وجزر فوكلاند Falkland Islands وجزر تركس وكايكوس Caicos سانت هيلانة St Helena ومونتسيرات Montserrat وبيتكيرن Pitcairn)

وتتمتع الولايات التابعة للتاج البريطاني والأقاليم الواقعة خارج المملكة المتحدة بالمسؤولية الكاملة المتعلقة بتنفيذ الطلبات داخل ولايتها القضائية.

وتتمتع الولايات التابعة للتاج البريطاني والأقاليم الواقعة خارج المملكة المتحدة بأنظمتها القانونية الخاصة بها والمستقلة عن المملكة المتحدة. ويجب إرسال طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA إلى المدعي العام ذي الصلة أو ما يعادله في الولايات التابعة للتاج البريطاني أو الأقاليم الواقعة خارج المملكة المتحدة. ويمكن العثور على تفاصيل الاتصال العائدة للعديد من الولايات القضائية هنا.

يجب أن تقدم الولايات التابعة للتاج البريطاني وجزر فولكلاند Falklands وسانت هيلانة St Helena الطلبات المتعلقة بالحصول على المعلومات الاستخبارية، عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، إلى وكالة مكافحة الجريمة الوطنية في المملكة المتحدة (NCA) باستخدام البريد الإلكتروني التالي.manchester@nca.gov.uk

وتمتلك الأقاليم الأخرى الواقعة خارج المملكة المتحدة ديوانها الفرعي المتعلق بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وبالتالي يتوجب تقديم الطلبات للحصول على المعلومات الاستخبارية من هذه الأقاليم على نحو مباشر.

أنواع المساعدة

تستطيع المملكة المتحدة توفير مجموعة متنوعة ومختلفة من المساعدات القانونية المتبادلة MLA وذلك عند تلبية المعايير الصحيحة للقيام بذلك. يُرجى الرجوع إلى **الجزء الثالث** من التوجيهات حول المعلومات المتعلقة بالأنواع الأكثر شيوعًا للمساعدة القانونية المتبادلة.MLA

في بعض الحالات يمكن الحصول على الدليل من خلال **التعاون بين الجهات المنفذة للقانون** أو عن طريق تقديم الطلب للحصول عليه طواعية دون تقديم طلب الحصول على المساعدة الرسمية إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة. وقد ورد ذكر الحالات التي يمكن فيها استخدام هذا التعاون في **الجزء الثالث** .

الاتفاقيات الدولية والترتيبات الدولية

تعتبر المملكة المتحدة طرفًا في العديد من المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA(يُرجى الاطلاع على هذه الوصلة التي تحتوي على قائمة الاتفاقيات الدولية التي تعد المملكة المتحدة طرفًا فيها)

وتستطيع المملكة المتحدة تقديم المساعدة القانونية المتبادلة MLA إلى أي دولة أو إقليم في العالم بغض النظر فيما إذا كانت هذه الدولة قادرة على مساعدة المملكة المتحدة أم لا أو فيما إذا تم إبرام اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف مع هذه الدولة أم لا.

عندما تفرض الاتفاقية شروطًا أو إجراءات محددة، فتتوقع المملكة المتحدة بأن يتم الانصياع إلى هذه الشروط والإجراءات لضمان الحصول على الإجابة المتعلقة بطلب الحصول على المساعدة.

يتوجب تقديم طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EUMS) بالإشارة إلى المعاهدة الأوروبية حول المساعدة القانونية المتبادلة في الشؤون الجنائية الصادرة في عام 1959، التي أبرمها مجلس أوروبا والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقية التعاون والتجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

أمر التحقيق الأوروبي ('EIO') وهو الإجراء المستخدم في الاتحاد الأوروبي لتسهيل عملية الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA ما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولم تعد المملكة المتحدة تقبل الحصول على أمر التحقيق الأوروبي EIO منذ انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير / كانون الثاني 2020.

يُرجى العلم بعدم **استمرارية استخدام** الأمور التالية في المملكة المتحدة:

- أمر التحقيق الأوروبي EIO
- المعاهدة المبرمة في عام 2000 والبروتوكولات المتعلقة بالحصول على المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية
- وبالتالي فلا يمكن إصدار أمر التحقيق الأوروبي EIO للحصول على الدليل الموجود في المملكة المتحدة، ولا يمكن إصدار أمر التحقيق الأوروبي لحصول المملكة المتحدة على الدليل الموجود في أحد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليتم استخدام الدليل في الملاحقات القضائية أو التحقيقات الجنائية الجارية في المملكة المتحدة.

المعاملة بالمثل

لا تطلب المملكة المتحدة عادةً الحصول على المعاملة بالمثل ولكنها تتوقع الحصول على المساعدة من الدول التي أبرمت معها المملكة المتحدة اتفاقيات دولية أو ثنائية. وتتوقع المملكة المتحدة أيضًا الحصول على المعاملة بالمثل من الدول التي تقدم المملكة المتحدة المساعدة لها على الرغم من عدم وجود أية معاهدة أو اتفاقية دولية بين المملكة المتحدة وهذه الدول. ويتوجب تنفيذ المعاملة بالمثل في جميع طلبات الحصول على المساعدة المتعلقة بالضرائب.

السرية

تعتبر السياسة المعيارية بالنسبة للسلطة المركزية أو السلطات التنفيذية عدم تأكيد أو عدم إنكار وجود طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA وعدم الإفصاح عن أي من محتويات الطلب خارج الدوائر الحكومية أو الوكالات الحكومية أو المحاكم أو وكالات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة إلا بعد الحصول على موافقة السلطة المقدمة للطلب.

وعند تقديم السلطة الموجودة خارج المملكة المتحدة تصريحات عامة حول المساعدة المطلوبة من المملكة المتحدة، يتوجب إعلام السلطة المركزية حول هذ الأمر لضمان تقديم الإجابة المناسبة لكافة الاستفسارات المقدمة من العامة أو وسائل الإعلام.

وبشكل عام، فلا يتوجب اطلاع أو نسخ الطلبات المقدمة إلى أي شاهد أو أي شخص آخر، ولا يتوجب إعلام أي شاهد حول هوية الشهود الآخرين. وقد يكون من الضروري الإفصاح عن بعض المعلومات لتنفيذ طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA (على سبيل المثال تأكيد وجود الطلب إلى الشاهد لشرح الهدف من وراء الحصول على إفادته). وإذا أدى الالتزام بمتطلبات السرية إلى خلق الصعوبات في تنفيذ طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA أو جعله مستحيلاً، فستقوم السلطة المركزية باستشارة السلطة المقدمة للطلب حول هذا الأمر. وبالنسبة للحالات التي ينص فيها القانون الداخلي في المملكة المتحدة على ضرورة الكشف الكامل أو الجزئي عن المعلومات المتعلقة بالطلب لضمان تنفيذه، سيتم إعطاء السلطة مقدمة الطلب الفرصة لسحب طلبها قبل أن يتم الكشف عن محتوياته إلى أي طرف ثالث آخر.

الطلبات التي تقدمها المملكة المتحدة حول الاستخدام الإضافي أو المستقبلي

بالنسبة للدليل الذي تحصل عليه **المملكة المتحدة** وفقًا لما ورد في الطلب المقدم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA من السلطة الموجودة خارج المملكة المتحدة، فلن يتم استخدام هذا الدليل لخدمة أي هدف باستثناء الأهداف المذكورة في الطلب الأصلي وذلك بعد الحصول على موافقة السلطة المعنية (يُرجى الاطلاع على المادة التاسعة (2)من قانون التعاون الدولي حول الجرائم 'CICA' الصادر في عام 2003 وكذلك القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في القضية المرفوعة بين خدمة الادعاء العام في التاج البريطاني وأنور Anor ضد جوهيل Gohil في عام.[2012])

الطلبات التي تحصل عليها المملكة المتحدة حول الاستخدام الإضافي أو المستقبلي

عندما ترغب السلطة مقدمة الطلب استخدام الدليل الذي حصلت عليه من **المملكة المتحدة** لتلبية هدف آخر غير الأهداف المذكورة في الطلب الأصلي المتعلق بالحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA أو لاطلاع طرف ثالث حول الدليل أو البيانات الشخصية، فيتوجب أن تقدم الدولة مقدمة الطلب طلبًا رسميًا خطيًا للقيام بذلك إلى السلطة المركزية ذات العلاقة في المملكة المتحدة، ويجب أن يحتوي الطلب الرسمي على المعلومات التالية:

الطلب المقدم لاستخدام الدليل لتلبية أهداف أخرى:

- رقم الإشارة العائد للسلطة المحلية المتعلق بالطلب الأصلي
- ما هو الدليل المطلوب استخدامه أو اطلاع الطرف الثالث عليه
- كيف سيتم استخدام الدليل أو اطلاع الطرف الثالث عليه
- ما سبب الحاجة للحصول على هذا الدليل في التحقيق الجديد أو التحقيق الآخر أو في الإجراءات القضائية الجديدة أو الأخرى المتخذة في المحكمة
- فيما إذا كانت التحقيقات أو الإجراءات القضائية المتخذة في المحكمة ذات طبيعة جنائية
- ذكر كافة البنود الواردة في المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف أو أية اتفاقيات أخرى تتعلق بالاستخدام الإضافي للدليل.

يُرجى العلم بأن القائمة المذكورة أعلاه هي قائمة غير شاملة. وقد تطلب السلطة المركزية الحصول على المزيد من التفاصيل حسب ما تقتضيه الظروف.

التعاون في مجال إنفاذ القانون (الشرطة)

عند تقوم الدولة مقدمة طلب الحصول على التعاون المتعلق بالشرطة أو وكالات إنفاذ القانون الأخرى في المملكة المتحدة لجمع المعلومات المتعلقة بالتحقيق. ويمكن أن تكون هذه الطريقة في بعض الأحيان هي الطريقة الأسهل والأسرع للحصول على المعلومات الاستخبارية والأدلة حيث إنها لا تتطلب تقديم الطلب الرسمي للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة.

ويساعد التعاون بين جهات تنفيذ القانون بشكل أفضل أيضًا في صياغة طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA إذا تم تقديمه لاحقًا.

في القضايا المتعلقة باسترداد الأصول، يعتبر من المهم إجراء تعقب الأصول بواسطة التعاون في مجال إنفاذ القانون حيث لا يمكن القيام بذلك بواسطة طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة (ويمكن العثور على المزيد من المعلومات حول طلبات استرداد الأصول في **الجزء الرابع** من الإرشادات).

بالنسبة إلى الأنظمة القانونية المعمول بها في العديد من الدول، تعتبر المعلومات التي تجمعها وكالات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة بأنها معلومات مقبولة باعتبارها دليلا في الإجراءات الجنائية وذلك بعد الحصول على الموافقة المقدمة من سلطات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة. على سبيل المثال، بالنسبة للدول التي تنص قوانينها المحلية على عدم وجوب حلف الشاهد أو المشتبه فيه أو ضحية الجريمة لليمين أمام المحكمة، يمكن أن تنظر في استخدام التعاون في إنفاذ القانون عند طلبها الحصول على المعلومات ليتم استخدامها كدليل.

إذا لم يتم إنشاء الاتصال المباشر بين قوات الشرطة الخارجية وقوة الشرطة في المملكة المتحدة، فيتوجب تقديم الطلب إلى وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA. وتتصرف وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCAبصفتها البوابة البريطانية نحو الشرطة الدولية (الإنتربول Interpol) فيما يتعلق بكافة استفسارات الشرطة الواردة والصادرة. وستقوم وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA بإرسال الطلبات عبر شبكة الشرطة الدولية (الإنتربول) إلى قوة الشرطة ذات العلاقة أو وكالة إنفاذ القانون المعنية التي ستقوم بدورها بتنفيذ الطلب مع مراعاة أية اتفاقيات تتعلق بمشاركة البيانات.

تستطيع وكالات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة التالية أسماؤها أن تستلم بشكل مباشر جميع الاستفسارات المقدمة من ضباط تنفيذ القانون في الولايات القضائية المختلفة (وسيتوجب في بعض الحالات مراعاة كافة الاتفاقيات المتعلقة بمشاركة البيانات أو اتفاقية التفاهم):

- الديوان البريطاني للتنسيق في الشرطة الأوروبية Europol بواسطة وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA
- الشرطة الدولية (الإنتربول) بواسطة وكالة مكافحة الجريمة الوطنية .NCA
- وزارة الداخلية (بما في ذلك حرس الحدود والهجرة في المملكة المتحدة)
- دائرة الضريبة والجمارك لخدمة الملك HMRC
- خدمات الشرطة بواسطة المركز الدولي حول تنسيق مكافحة الجريمة.(ICCC)
- وحدات المعلومات الاستخبارية المالية
- مركز التنسيق الدولي لمكافحة الفساد والنصب والاحتيال) (بالنسبة لقضايا الفساد والنصب والاحتيال الكبرى)

الشبكة القضائية الأوروبية في المسائل الجنائية

تعتبر الشبكة الأوروبية القضائية (EJN) هي شبكة نقاط الاتصال الوطنية لتسهيل التعاون القضائي في المسائل الجنائية. ويمكن الاطلاع على التفاصيل حول الشبكة والمعلومات المفيدة حول التعاون القضائي والأنظمة والأدوات الوطنية في الموقع الإلكتروني العائد للشبكة القضائية الأوروبية .(EJN) (europa.eu)

القضايا المدنية

يُرجى العلم بأنه ستنظر سلطات مختلفة حول الطلبات المقدمة إلى المملكة المتحدة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA والمتعلقة بالشؤون المدنية عن السلطات التي تتعامل مع الطلبات المقدمة إلى المملكة المتحدة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA في الشؤون الجنائية.

بالنسبة للطلبات المقدمة إلى المملكة المتحدة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA وبالنسبة إلى الطلبات التي تقدمها المملكة المتحدة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA حول الشؤون المدنية، فإنه يتم التعامل معها وفقًا لما ورد في الجزء 34 في قواعد الإجراءات المدنية على نحو منفصل عن الطلبات المقدمة حول الشؤون الجنائية. ينص قانون الحصول على الدليل في الإجراءات القضائية القائمة في الولايات القضائية الأخرى الصادر في عام 1975 على الحصول على الدليل من الولايات القضائية الأخرى بخصوص القانون المدني (المشتمل على القانون التجاري).

وعلى الصعيد العالمي، تنص معاهدات لاهاي المتعددة على الإجراءات المتعلقة بحوكمة الشؤون المدنية. وتتوافر الوصلة المتعلقة بالصفحة العائدة إلى المملكة المتحدة هنا.

تقديم المستندات في القضايا المدنية

في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية

تستطيع الوكالة القائمة على نقل وإرسال الوثائق مباشرةً إلى محاكم العدل الملكية (RCJ) بعد اتباع العملية المذكورة بالتفصيل أدناه. وعلى الرغم من ذلك، إذا أُرسلت الوثائق بواسطة وزارة الخارجية والكومنولث والتطوير (FCDO)، فستصبح وزارة الخارجية والكومنولث والتطوير FCDO هي الوكالة القائمة على نقل وإرسال الوثائق:

- تعبئة نموذج الطلب المقدم إلى لاهاي المتوفر هنا، فيُرجى العلم بأنه تحتاج محاكم العدل الدولية RCJ الحصول على نموذجي الطلب الذي تتم تعبئتها بشكل كامل لكل مجموعة من الوثائق المطلوب الحصول عليها.
- إدراج نسختين من الوثائق حيث يتم تسليم الوثيقة بينما يتم الاحتفاظ بالوثيقة الثانية لإعادتها.
- توفير الوثائق بالنسخ الورقية (لا يمكن تقديم أي سي دي CD أو قلم USB أو أي هيئة أخرى غير ورقية).
- يتوجب ترجمة جميع الوثائق بما في ذلك نموذج الطلب إلى اللغة الإنجليزية
- لا توجد أية رسوم يتوجب دفعها لقاء تقديم الوثائق باستثناء رسوم البريد.

سترسل محاكم العدل الملكية RCJ شهادة تسليم أو عدم تسليم الوثائق إلى الوكالة القائمة على نقل وإرسال الوثائق ذات العلاقة.

الطلبات المقدمة لإرسال الوثائق في القضايا المدنية الدولية	الطلبات المقدمة لإرسال الوثائق والحصول على الأدلة في القضايا المدنية
المكتب التشريعي لنقل الوثائق على نحو سريع **Premium Service Legalisation Office** **وزارة الخارجية والكومنولث والتطوير** **Foreign, Commonwealth & Development Office** **King Charles Street (Sanctuary Buildings)** **London** **SW1A 2AH**	**مجموعة محاكم العدل الدولية** **Royal Courts of Justice Group** **Queen's Bench Division** **Foreign Process Section** **Room E16** **Royal Courts of Justice** **Strand** **London** **WC2A 2LL**
رقم الهاتف**+44 20 7008 4126**	رقم الهاتف**+44 20 3936 8957**
البريد الإلكتروني:SOPEnquiries@fcdo.gov.uk	البريد الإلكتروني: foreignprocess.rcj@justice.gov.uk

في إسكتلندا

الطلبات المقدمة لإرسال الوثائق في القضايا المدنية الدولية
The Central Authority & International Law Team السلطة المركزية وفريق القانون الدولي **Scottish Government الحكومة الإسكتلندية** **Justice Directorate دائرة العدل** **St Andrew's House** **Regent Road** **Edinburgh** **EH1 3DG**

الشبكة القضائية الأوروبية في القضايا المدنية والتجارية

يتوافر في الموقع الإلكتروني للشبكة القضائية الأوروبية(EJN) الكثير من المعلومات حول القضايا المدنية والتجارية المتعلقة بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والقانون المجتمعي والقانون الأوروبي والجوانب المختلفة المتعلقة بالقانون المدني والتجاري.

الجزء الثاني: كيفية تقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة

هل تعتبر المساعدة القانونية المتبادلة MLA مناسبة؟

لا تعتبر المساعدة القانونية المتبادلة MLA في بعض الحالات بسبب:

- يمكن الحصول على المواد **طواعية** دون الحاجة إلى تقديم طلب الحصول على المساعدة من السلطات البريطانية (وعلى الرغم من ذلك فيتوجب إعلام هيئات تنفيذ القانون البريطانية حول هذا الأمر)
- يمكن الحصول على المواد بواسطة **التعاون القائم بين هيئات تنفيذ القانون** (يُرجى الاطلاع على **الجزء الأول** من هذه التوجيهات) حيث تدعو الحاجة لاستخدام هذه المواد لتلبية الأهداف المتعلقة بالمعلومات الاستخبارية فقط أو تعتبر المواد التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة بأنها دليل مقبول في الولاية القضائية العائدة للسلطة مقدمة الطلب.

ترغب السلطات الخارجية غالبًا **الحصول على المعلومات الاستخبارية** بواسطة التعاون القائم بين هيئات تنفيذ القانون وذلك قبل تقديمها طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA. ويمكن أن يساعد ذلك في تحسين جودة طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA ويقلل من احتمال إعادة الطلب إلى السلطة مقدمة الطلب بسبب عدم احتوائه على المعلومات الكافية.

ويتم استخدام عملية مختلفة عند النظر في الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة حول **القضايا المدنية** وذلك على النحو الذي تم شرحه في **الجزء الأول** من هذه التوجيهات.

من يستطيع إرسال طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA؟

يجوز لأي هيئة مختصة بموجب ما ورد في قانون الدولة مقدمة الطلب تقديم الطلب للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة إلى المملكة المتحدة، ويشمل هذا الأمر المحكمة التي تمارس صلاحيتها في الولاية القضائية الجنائية القائمة أو سلطة الملاحقة القضائية الواقعة خارج المملكة المتحدة.

أين يتوجب إرسال طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA؟

يتوجب إرسال طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA إلى السلطة المركزية ذات العلاقة.

وقد تتم إعادة الطلبات غير الملتزمة بالمتطلبات المذكورة أدناه إلى السلطة مقدمة الطلب وقد لا يتم تنفيذها.

المعلومات المتوجب إدراجها في طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA

يُرجى العلم بأنه في حالة وجود اتفاقية سارية مبرمة مع الدولة مقدمة الطلب والتي تنص بوجوب استخدام النموذج المعياري، يتوجب تقديم طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA باستخدام النماذج ذات العلاقة مع ضمان إكمال جميع الأقسام الواردة في النموذج بشكل كامل ومناسب.

وفي حالة عدم وجود المتطلبات المتعلقة بوجوب استخدام النموذج المعياري، توصي السلطة المركزية في المملكة المتحدة UKCA بتقديم الطلبات باستخدام نموذج الطلب المبين في الموقع الإلكتروني العائدة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة.MLA

وفي حالة عدم استخدام النموذج المعياري، يتوجب أن تشتمل رسالة الطلب على المعلومات التالية بالإضافة إلى المعلومات اللازمة للحصول على نوع المساعدة المطلوبة، وتتوافر التفاصيل المتعلقة بذلك في **الجزء الثالث**:

رسالة الطلب	**التي تحتوي على المعلومات ذات العلاقة على سبيل المثال تاريخ انعقاد جلسة الاستماع في المحكمة (ويتوجب ذكر سبب الالتزام بالعجلة أو إيلاء الاهتمام في رسالة الطلب)**
استخدام ورق الرسائل الرسمية المحتوية على الترويسة الرسمية	يُرجى التأكد من إرسالك رسالة الطلب باستخدامك ورق الرسائل الرسمية العائدة إلى السلطة مقدمة الطلب ويُرجى التأكد من التوقيع على الرسالة قبل إرسالها.
الترجمة إلى اللغة الإنجليزية	بالنسبة للطلبات غير المقدمة باللغة الإنجليزية: يُرجى تقديم نسخة واحدة موقعة للطلب المكتوب بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية، وتقديم نسخة واحدة من ترجمة الطلب إلى اللغة الإنجليزية
التفاصيل العائدة إلى السلطة مقدمة الطلب	يُرجى ذكر اسم السلطة (بالإضافة إلى ذكر السلطات الداخلية التي تتمتع بها هذه السلطة حول مقدرتها بتقديم هذا الطلب) وذكر اسم الشخص مقدم الطلب وتفاصيل الاتصال الخاصة به ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني
الطلبات المقدمة في السابق	يُرجى ذكر أرقام الإشارة أو أسماء القضايا المتعلقة بكافة الطلبات السابقة المقدمة والمرسلة إلى المملكة المتحدة والمرتبطة بالطلب الحالي المنوي إرساله
الأساس القانوني للطلب	يُرجى الذكر بمنتهى الوضوح فيما إذا تم تقديم الطلب استنادًا إلى المعاهدة أو الاتفاقية متعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف أو بناءً على أساس المعاملة بالمثل (يُرجى الاطلاع على هذه الوصلة لمعرفة كافة أسماء المعاهدات والاتفاقيات التي تعتبر المملكة المتحدة طرفًا فيها)
نسخة عن التشريع	يتوجب ذكر الأجزاء ذات الصلة المحتوية على التفاصيل المتعلقة بالتهمة أو الجريمة والسلوك الإجرامي الخاضع للتحقيق بما في ذلك العقوبات المفروضة على ارتكاب الشخص لهذه التهم، والحقوق التي يمكن أن يتمتع بها المتهم
القضايا محط اهتمام وسائل الإعلام أو المتعلقة بالشخصيات الهامة أو القضايا الحساسة	يُرجى ذكر التفاصيل المتعلقة بأسباب اهتمام وسائل الإعلام أو سبب كون القضية حساسة أو سبب وجود اهتمام الشخصيات الهامة بهذه القضية
التواريخ ذات العلاقة	عند طلب الحصول على الدليل الذي يغطي فترة زمنية محددة، يُرجى تبرير الأسباب المتعلقة بتحديد الفترة الزمنية المطلوبة. ويجب أن تعكس التواريخ النشاط الإجرامي لعملية التحقيق، ولا يتوجب تقديم الطلبات ذات الصبغة التعميمية.
المشتبه به أو الشخص محط الاهتمام	ذكر التفاصيل الكاملة المتعلقة بالمشتبه بهم والخاضعين للتحقيق و / أو أي شخص آخر يعتبر محط الاهتمام في عملية التحقيق. يُرجى ذكر الاسم الكامل وتاريخ الميلاد وعنوان السكن والجنسية وأرقام جميع جوازات السفر أو بطاقات إثبات الهوية الشخصية.

	يُرجى ذكر التفاصيل المتعلقة بكيفية ارتباط هذا الشخص مع المملكة المتحدة وذكر كافة التفاصيل الشخصية، ويُرجى ذكر كافة تفاصيل جميع الأشخاص الذين يتواصل معهم المتهم وذلك عن طريق ذكر تفاصيلهم الشخصية وعناوين سكنهم وتواريخ ميلادهم وجنسياتهم *(وإذا كانت هذه المعلومات سرية، فيتوجب إرسالها على نحو منفصل عن المحتويات الواردة في رسالة الطلب)* ويُرجى تحديد صفة جميع الأشخاص الذي يتم ذكرهم في رسالة الطلب وذلك فيما إذا كان هذا الشخص شاهدًا أو مشتبهًا به أو مدعى عليه أو ضحية الجريمة.
ملخص الحقائق	يُرجى ذكر ملخص الحقائق المتعلقة بالقضية الخاضعة للتحقيق يُرجى الذكر: متى بدأ التحقيق، وتفاصيل كافة المعلومات الاستخبارية التي يتم استلامها ومن أين تم استلام هذه المعلومات، وذكر التفاصيل المتعلقة بتورط المشتبه بهم وأنشطتهم الإجرامية. يُرجى الذكر تواريخ حدوث السلوك الإجرامي والتفاصيل المتعلقة بالروابط الموجودة بين عملية التحقيق وبين المملكة المتحدة. يُرجى الذكر بمنتهى الوضوح العلاقة الرابطة ما بين الدليل المطلوب الحصول عليه والتهمة الخاضعة للتحقيق أو الإجراءات القضائية (على سبيل المثال ذكر سبب كون الدليل المطلوب ضروريًا) يجب إنشاء علاقة واضحة تتجاوز ذكر سبب كون المادة المطلوب الحصول عليها مرتبطة بالقضية. يُرجى العلم بأنه لا يتوجب تقديم ملفات القضية الكاملة أو النسخ الكاملة المتعلقة بكافة الأدلة التي يتم الحصول عليها في التحقيق..
نوع المساعدة المطلوبة	ذكر جميع الإجراءات المطلوب الحصول عليها، وشرح ماهية الدليل الذي ترغب في الحصول عليه، وذكر موقع تواجد هذا الدليل والتفاصيل المتعلقة حول سبب إمكانية الحصول على هذا الدليل من المملكة المتحدة فقط.
التفاصيل المتعلقة بكافة الاستفسارات التي تم إجراؤها قبل تقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA	يُرجى ذكر التفاصيل المتعلقة بكافة الاستفسارات التي تم إجراؤها مع جهات تنفيذ القانون البريطاني أو خدمات المعلومات الاستخبارية البريطانية، ويُرجى ذكر كافة تفاصيل الاتصال البريطانية إذا توفرت.
القضايا العاجلة	يُرجى ذكر التفاصيل المتعلقة حول سبب كون الطلب عاجلاً، على سبيل المثال: • احتجاز شخص ما في الحجز • من المتوقع أن يتم إطلاق سراح شخص قريبًا من الحجز • التواريخ المتعلقة بانعقاد المحاكمة أو المثول أمام المحكمة قبل انعقاد المحاكمة • وجود الخطر الوشيك الذي يمكن أن يلحق بالأفراد • وجود خطورة تتعلق بإمكانية تبديد والتصرف بالأصول، وما إلى ذلك. يُرجى ذكر كافة التواريخ المتعلقة بالمواعيد النهائية التي يتوجب تلبيتها.

سيؤدي عدم تقديم المعلومات الكاملة إلى تأخير الطلب أو عدم تنفيذ الطلب بشكل كامل أو جزئي. ويُرجى الأخذ بعين الاعتبار بأن الطلبات المقدمة للحصول على الإجراءات الرسمية على سبيل المثال، الحصول على الشهادة الرسمية أو التصديق، سيتم النظر والتعامل معها ضمن النطاق المسموح به والمنصوص عليه في القانون المحلي.

شكل أو هيئة الطلب

يتوجب تقديم الطلبات على هيئة خطية. ويتوجب إرسال الطلبات إلكترونيًا (على سبيل المثال باستخدام النماذج المعبأة ضمن برنامج بي دي إف 'pdf' والتي يتوجب إرسالها باستخدام البريد الإلكتروني الرسمي أو وسيلة إرسال الملفات المؤمنة على سبيل المثال إيجريسEgress) وعلى الرغم من ذلك فقد يتم تقديم الطلب للحصول على النسخة الورقية الأصلية من الطلب.

منصة تبادل الملفات في إيجريس Egress:

- هي منصة مؤمنة رقمية ومشفرة لتبادل البيانات
- تساعد منصة إيجريس Egressالسلطات الموجودة خارج المملكة المتحدة بإرسال واستقبال الوثائق على نحو مؤمن باستخدام الوصلة المشفرة لتفادي التعرض إلى المخاطر المصاحبة لاستخدام البريد العادي أو البريد الإلكتروني عند إرسال الوثائق الحساسة.

عملية إرسال الطلبات

لا تتطلب المملكة المتحدة بأن يتم تقديم الطلبات بواسطة القنوات الدبلوماسية، ولا تمانع السلطات المركزية بأن تستلم الطلبات على نحو مباشر. وعلى الرغم من ذلك، فسيتوجب على السلطة مقدمة الطلب الانصياع إلى قوانينها الداخلية المتعلقة بإرسال الطلبات.

ويمكن العثور على المزيد من المعلومات المتعلقة بإرسال الطلبات هنا.

ويمكن إرسال الوثائق الإجرائية المتعلقة بالأفراد مباشرةً عبر البريد العادي. ويُرجى الاطلاع على **الجزء الثالث** للحصول على المزيد من التفاصيل.

يُرجى عدم إرسال أية صور غير لائقة أو الأدلة الأصلية إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة UKCA أو أية سلطة مركزية أخرى في المملكة المتحدة. وسيتم إعلام الدولة مقدمة الطلب حول كيفية إرسال هذه المواد وذلك بعد الانتهاء من النظر في الطلب المقدم حول الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLAوإحالته إلى السلطة التنفيذية.

الأطر الزمنية

إذا نصت المعاهدة على الإطار الزمني، فسيتم تطبيق الأطر الزمنية المعيارية إلا إذا دعت العجلة إلى خلاف ذلك أو إذا تم التوصل إلى الاتفاق على تمديد الفترة الزمنية.

الطلبات العاجلة

ستنظر جميع السلطات المركزية في المملكة المتحدة حول كافة الأسباب الداعية إلى العجلة والتي تم ذكرها بمنتهى الوضوح في الطلب المقدم.

وإذا اعتقدت بأن طلبك عاجلاً، فيُرجى منك كتابة الكلمة (عاجل URGENT) بوضوح وتقديم الشرح الواضح حول الأسباب الداعية لكون الطلب عاجلاً.

الأسباب الداعية لاعتبار الطلب عاجلاً:

- احتجاز شخص ما في الحجز
- من المتوقع أن يتم إطلاق سراح شخص قريبًا من الحجز
- التواريخ المتعلقة بانعقاد المحاكمة أو المثول أمام المحكمة قبل انعقاد المحاكمة
- وجود الخطر الوشيك الذي يمكن أن يلحق بالأفراد (على سبيل المثال، وجود المخاطر أو الأمور المثيرة للقلق حول الحفاظ على السلامة)
- استمرارية ارتكاب الجريمة
- وجود الخطورة التي تتعلق بإمكانية تبديد أو صرف الأصول، وما إلى ذلك.

(ولا تعتبر هذه القائمة شاملة)

الاستفسارات حول الطلبات النشطة

عند استلام السلطة المركزية الطلب المتعلق بالحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA، سيتم تسجيل الطلب وإعطاؤه رقم الإشارة.

وستتم مراسلة السلطة مقدمة الطلب لإعلامها حول تفاصيل الاتصال العائدة إلى الفريق الذي ينظر في القضية. ويتوجب ذكر رقم الإشارة العائد إلى السلطة المركزية في كافة المراسلات اللاحقة المتعلقة بطلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA.

الإخطار حول عدم الحاجة للحصول على المساعدة

في حالة عدم الحاجة للحصول على المساعدة، يتوجب إعلام السلطة المركزية حول هذا الأمر على الفور مع ذكر رقم الإشارة العائد إلى السلطة المركزية.

الطلبات التكميلية والمرتبطة

يمكن إرسال الطلبات المتعلقة بالطلب المقدم سابقًا إلى السلطة المركزية باعتباره طلبًا مرتبطًا أو طلبًا تكميليًا.

المعلومات المتوجب ذكرها في الطلب المرتبط و / أو الطلب التكميلي:

- الإفادة الدالة بأن هذا الطلب مرتبط بالطلب السابق
- رقم الإشارة العائد إلى السلطة المركزية والمستخدم في الطلب السابق
- جميع المعلومات المتعلقة بالطلب المعياري للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA(يُرجى الاطلاع أعلاه) بالإضافة إلى كافة المعلومات الإضافية المتعلقة بالنوع المحدد للطلب الإضافي.

الطلبات ذات الأهمية الدنيا

تمتلك السلطات التنفيذية في المملكة المتحدة مصادر حكومية محدودة، ومن المحتمل أن تقوم السلطة المركزية في المملكة المتحدة برفض الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA ذات الأهمية الدنيا (أو السخيفة أو غير المناسبة) على أساس عدم تلبيتها الفئة (أو الفئة المقارنة) المذكورة أدناه:

- وجود خسارة مالية أو مكسب مالي أو ضرر مالي **تقل قيمته عن 1000 جنيه إسترليني**

أو

- تم ارتكاب الجريمة المزعومة **قبل مدة زمنية تزيد عن 10 سنوات** (ولا يتوافر الشرح على الإطلاق أو لا يتوافر الشرح الكافي حول التأخير في إجراء التحقيق أو الملاحقة القضائية)

وعند النظر في الفئة المذكورة أعلاه والمتعلقة بالطلبات ذات الأهمية الدنيا، يتوجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- فيما إذا كانت هناك أية عوامل تشير إلى زيادة الخطورة.
- فيما إذا كانت ستقوم السلطة القائمة على إجراء الملاحقة القضائية في المملكة المتحدة بإرسال طلبًا في ظروف مشابهة أم لا.
- فيما إذا كان الطلب يتعلق باستخدام إجراءات قسرية.
- فيما إذا كانت هنالك آثار على الموارد والمصادر العائدة إلى السلطات التنفيذية.

يُرجى العلم بأنه لا يتم تطبيق سياسة الطلبات ذات الأهمية الدنيا على الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بموجب الاتفاقية الأوروبية للحصول على المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية الصادرة في عام 1959 والبروتوكولين الإضافيين المكملين لاتفاقية التعاون والتجارة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

لا يطبق مكتب التاج البريطاني Crown Office في إسكتلندا ومصلحة الضرائب والجمارك في خدمة جلالة الملك HMRC سياسة الطلبات ذات الأهمية الدنيا.

ازدواجية الإجرام

تطلب المملكة المتحدة بشكل عام تطبيق ازدواجية الإجرام وذلك عند الحصول على الإجراءات القسرية التي تشتمل على التفتيش والحيازة والحصول على الأوامر الصادرة عن المحكمة لتقديم الأدلة (بما في ذلك الأدلة البنكية) وإلقاء القبض والمصادرة. ويتم اتباع نهج قائم على السلوك، أي يتم الأخذ بعين الاعتبار السلوك الكامن لارتكاب الجريمة المزعومة عند تقييم ازدواجية الإجرام بدلاً من السعي نحو المطابقة مع جريمة مماثلة أو فئة الجريمة الموجودة في كلتا الولايتين القضائيتين.

تكلفة تنفيذ الطلبات

ستتكفل المملكة المتحدة عادةً بدفع جميع التكاليف المترتبة على تنفيذ الطلب، وعلى الرغم من ذلك فتوجد حالات استثنائية والتي تشتمل على ما يلي:

- الرسوم والمصاريف المعقولة المترتبة على **الشهود الخبراء.**
- التكاليف المترتبة على **نقل الأشخاص المحتجزين.**

- التكاليف المتعلقة بالحصول على **محاضر الإجراءات القضائية** وملاحظات إصدار المحكوميات التي يقدمها القضاة (يُرجى الاطلاع على محاضر المحاكمة أو ملاحظات إصدار المحكوميات أدناه)
- التكاليف **غير العادية** التي يتم الاتفاق عليها مع السلطة مقدمة الطلب (وسيتوجب التوصل إلى الاتفاق حول هذه التكاليف قبل تكبدها)
- التكاليف المتعلقة **بالترجمة و / أو كتابة المحاضر** المتعلقة بالإجراءات القضائية التي يتم عقدها بواسطة الإنترنت (إذا كان ذلك مطلوبًا).

رفض طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA

من الناحية العملية، توافق المملكة المتحدة على معظم الطلبات الواردة. ومن المفترض أن يتم تقديم المساعدة القانونية المتبادلة MLA عند استيفاء جميع متطلبات إجراء التحقيق بموجب ما ورد في قانون المملكة المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، تحتفظ السلطات المركزية في المملكة المتحدة بسلطة تقديرية واسعة عند النظر في الموافقة أو عدم الموافقة على الطلبات المقدمة

تشتمل الأسباب المحتملة لرفض الطلب على ما يلي:

- يتعلق الطلب المقدم بالتحقيق أو ملاحقة قضائية ذات دوافع سياسية .
- سيؤدي تنفيذ الطلب إلى المساس بسيادة أو أمن أو المصالح الهامة العائدة إلى المملكة المتحدة.
- سيؤدي تنفيذ الطلب إلى إلحاق الضرر بالأمن العام في المملكة المتحدة (والذي يشتمل على خطورة فرض عقوبة الإعدام على الجريمة قيد التحقيق)
- الإجرام المزدوج: يتعلق الطلب بشخص ما، والذي إذا تم رفع دعوى ضده في المملكة المتحدة بسبب الجريمة التي تم تقديم طلب الحصول على المساعدة بخصوصها، فسيحق لهذا الشخص أن يُعفى من هذه الجريمة أو إسقاط الجريمة بحقه على أساس حصوله على حكم قضائي سابق يتعلق بالبراءة أو الإدانة. *(يُرجى الملاحظة: تعريف المملكة المتحدة للإجرام المزدوج يشمل الأحكام القضائية الصادرة في أي بلد آخر والمتعلقة بالإدانة أو البراءة. ولا ينطبق الإجرام المزدوج إذا تم إجراء عملية التحقيق السابقة ولكن لم يتم توجيه أية اتهامات بخصوصها)*
- يتعلق الطلب حول الجريمة التي تعتبرها المملكة المتحدة بأنها جريمة مرتكبة بموجب ما ورد في القانون العسكري والتي لا تعتبر جريمة بموجب ما ورد في القانون الجنائي العادي.
- توجد أسباب جوهرية للاعتقاد بأنه تم تقديم الطلب لإجراء التحقيق أو الملاحقة القضائية أو معاقبة الشخص بسبب عرقه أو جنسه أو ميوله الجنسية أو دينه أو جنسيته أو أصله العرقي أو آرائه السياسية أو من الممكن أن يتم المساس والتحيز نحو الخصائص الخاصة العائدة لهذا الشخص بناءً على أي من هذه الأسباب.
- اعتبار الطلب ذو أهمية دنيا بسبب الطبيعة السخيفة للتهمة المنسوبة أو لانعدام قيمة التهمة المنسوبة أو بسبب انقضاء الفترة الزمنية منذ ارتكاب السلوك المخالف للقانون (التقادم) (يُرجى الاطلاع أعلاه).
- يهدف الطلب المقدم إلى الحصول على الإجراءات القسرية أو التدخلية والذي تتطلب المملكة المتحدة وجود ازدواجية الإجرام، وفي حالة عدم وجود تهمة معادلة للجرم المرتكب في المملكة المتحدة (يُرجى الاطلاع أعلاه).
- يحتوي طلب الحصول على المساعدة على التزويد بالبيانات الشخصية والبيانات الأخرى غير المسموح بها بموجب ما ورد في تشريع حماية البيانات في المملكة المتحدة.

تجري المملكة المتحدة تقييمًا حول حقوق الإنسان عند نظرها في تقديم المساعدة إلى الدول الخارجية. وللحصول على المزيد من المعلومات حول كيفية نظر المملكة المتحدة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان عند تقديمها المساعدة، يُرجى الاطلاع على التوجيه المتعلق بتقديم المساعدة العدلية والأمنية إلى الدول الخارجية (OSJA).

الجزء الثالث: أنواع المساعدة

يوضح هذا القسم تفاصيل وأشكال المساعدة التي تستطيع المملكة المتحدة تزويدها ويذكر أيضًا المعلومات المحددة التي يتوجب إدراجها في طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة في جميع طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA على النحو المبين في **الجزء الثاني.**

إجراء العملية – الإرسال المباشر للمعلومات

يمكن أن ترسل السلطة مقدمة الطلب **مباشرة** المستندات الإجرائية إلى الأشخاص الموجودين في المملكة المتحدة ذوي الصلة. وتشجع المملكة المتحدة القيام بإرسال الوثائق الإجرائية مباشرةً إلى الأشخاص عن طريق البريد العادي، إلا إذا لم يكن ذلك ممكنًا من الناحية القانونية بموجب ما ورد في القانون المحلي للسلطة مقدمة الطلب.

تنص المادة 16 من البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية الصادر في عام 1959 على إرسال الوثائق الإجرائية والقرارات القضائية مباشرة عن طريق البريد العادي.

إرسال المعلومات بواسطة السلطة المركزية

وفقًا لما ورد في المادتين الأولى والثانية من قانون التعاون الدولي حول مكافحة الجريمة الصادر في عام(‘CICA’) 2003 فيمكن أن تقدم المحكمة أو السلطة الموجودة في الدولة مقدمة الطلب طلبها المتعلق بالإجراءات القضائية الجنائية إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة أو مكتب التاج البريطاني لضمان تسليم الوثائق الإجرائية (على سبيل المثال، الاستدعاءات أو الحكم الصادر عن المحكمة). ولا تعتبر دائرة الضرائب والجمارك لخدمة جلالة الملك HMRCبأنها سلطة مركزية فيما يتعلق بتسليمها وإرسالها للوثائق المطلوبة.

ستقدم السلطة المركزية الوثائق عبر البريد أو التسليم باليد عند الطلب. وإذا تم الطلب على وجه الخصوص أن يتم تسليم الوثائق باليد، فتستطيع السلطة المركزية اتخاذ الترتيبات لتقوم الشرطة بتسليم الوثائق باليد.

وسيتم قبول معظم طلبات تسليم الوثائق عبر السلطة المركزية إذا تمت تلبية المتطلبات المذكورة أدناه. وقد توجد متطلبات أخرى يتوجب تلبيتها في الحالات الخاصة، ويتوجب على السلطات مقدمة الطلب في هذه الحالة بأن توفر المعلومات التفصيلية المتعلقة بطلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA والتي يجب أن تحتوي على ما يلي:

الطلبات المقدمة لتسليم الوثائق:

- التفاصيل المتعلقة بالقانون أو الإجراء القانوني المعمول به في الدولة مقدمة الطلب والذي ينص على قيام السلطة المركزية أو السلطة القضائية الموجودة في الدولة الحاصلة على الطلب بتسليم الوثائق.
- التعليمات الخاصة فيما إذا كان يتوجب تسليم الوثائق باليد. وفي حالة عدم توفير هذه التعليمات، فسيتم تسليم الوثائق عبر البريد العادي.
- يتوجب الذكر بمنتهى الوضوح في رسالة الطلب جميع تواريخ انعقاد جلسات الاستماع أو التواريخ النهائية الأخرى.
- يتوجب أن تستلم السلطة المركزية الوثائق قبل ستة أسابيع على الأقل من تاريخ انعقاد جلسات الاستماع في المحكمة أو أية تواريخ نهائية أخرى.

- التفاصيل المتعلقة بأية علاوات أو مصاريف التي يعتبر الشخص الذي تم الطلب منه المثول أمام المحكمة خارج المملكة المتحدة أو المشاركة في الإجراءات القضائية المنعقدة خارج المملكة المتحدة مؤهلاً للحصول عليها.
- عنوان المحكمة التي سيتم عقد الإجراءات القضائية فيها.
- اسم ورقم هاتف الموظف العامل في المحكمة الموجودة خارج المملكة المتحدة ليتواصل معه الشخص الذي تم الطلب منه المثول أمام المحكمة أو المشاركة في الإجراءات القضائية للحصول على المزيد من المعلومات عند الضرورة.

في القضايا غير المالية في **إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية**، سيُطلب من الشخص الذي يتم تقديم الاستدعاء أو الحكم القضائي بحقه بأن يوقع على إيصال الاستلام وإعادته إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة UKCA لتتمكن من إرساله إلى السلطة مقدمة الطلب، ولكن لا يعتبر الشخص ملزمًا بالقيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إبلاغ الشخص الذي يتم تقديم الاستدعاء أو الحكم عليه، بأنه لا يؤثر تسليم الوثائق عليه بشكل قانوني في المملكة المتحدة ولكنه قد يرغب الشخص بالحصول على المشورة بشأن التأثير المتعلق بهذا الأمر في البلد مقدمة الطلب.

ستقوم السلطة المركزية في المملكة المتحدة UKCAبإعلام السلطة مقدمة الطلب فيما إذا تم تسليم الوثائق أو إذا تعذر القيام بذلك.

في **إسكتلندا** يتوجب أن يقوم ضابط الشرطة أو الموظف العامل في قسم الشرطة بتسليم الاستدعاء إلى الشخص المعني. ويتوجب أن يقوم ضابط الشرطة أو الموظف العامل في قسم الشرطة بتعبئة نموذج إتمام تسليم الوثائق والذي يتوجب إعادته إلى السلطة مقدمة الطلب. وسيتم الطلب من الشخص المعني التوقيع على إيصال الاستلام ولكنه ليس ملزمًا بالقيام بذلك.

إفادات الشهود ومقابلات التحقيق

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
إفادات الشهود أو إجراء مقابلات التحقيق	✓	✓

إذا كان لا يطلب النظام القانوني المعمول به في دولة السلطة مقدمة الطلب الحصول على الدليل بعد حلفان اليمين، فيتوجب أن ينص الطلب المقدم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA بأن يتم الحصول على الدليل من الشاهد أو المشتبه به أو ضحية الجريمة على هيئة إفادة الشاهد أو بواسطة محضر التحقيق. وسيتوجب الحصول على **موافقة** الشخص المعني عند القيام بذلك.

يمكن تقديم الطلبات المتعلقة بالحصول على إفادات الشهود أو المشتبه بهم أو ضحايا الجرائم أو محاضر التحقيق العائدة للشهود أو المشتبه بهم أو ضحايا الجرائم على أساس تنفيذ القانون، وذلك إذا كان يسمح النظام القانوني المعمول به في دولة السلطة مقدمة الطلب بذلك.

لا يحق للشرطة أو ضباط سلطات تنفيذ القانون الأخرى الحصول على القسم أو حلفان اليمين من الأشخاص في المملكة المتحدة. وبالنسبة للحالات المتوجب فيها الحصول على الدليل من المملكة المتحدة، يتوجب إدلاء القسم أو حلفان اليمين أمام المحكمة (يُرجى النظر أدناه). إلا إذا نص الطلب على وجه الخصوص بأنه يتوجب تقديم الدليل بعد حلفان اليمين أو الإدلاء بالقسم، فسيتم أخذ الشهادة من دون حلفان اليمين. وتعتبر هذه العملية أسرع وأقل استنزافًا للموارد.

في الحالات التي يرفض فيها الفرد التعاون في تقديم الإفادة أو المشاركة في محضر التحقيق، فقد يكون من الممكن إجبار الشخص على مثوله أمام المحكمة.

وعلى الرغم من ذلك فيستطيع الشاهد **ممارسة حقه ضد تجريم الذات ورفض الإجابة** عن كافة الأسئلة الموجهة إليه في المحكمة. وبالتالي فإذا كان الشاهد غير متعاون وذلك عن طريق رفضه تقديم الإفادة أو الموافقة على إجراء عملية التحقيق معه، فقد لا

يكون من المفيد استدعاء هذا الشخص للمثول أمام المحكمة حيث قد يرفض هذا الشخص الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه (يُرجى الاطلاع على القسم الوارد أدناه والمتعلق بتقديم الدليل بناءً على الإدلاء بالقسم أو حلفان اليمين أو عند المثول أمام المحكمة)

الطلبات المقدمة لحصول الشرطة أو وكالات تنفيذ القانون الأخرى على الإفادات أو محاضر التحقيق:

- يُرجى التحديد بوضوح صفة جميع الأشخاص الذي يتوجب إجراء مقابلات التحقيق معهم وذلك فيما إذا كان هذا الشخص شاهدًا أو مشتبهًا به أو مدعى عليه أو ضحية الجريمة.
- ذكر عنوان مسكن الشخص المعني أو آخر عنوان معروف له.
- ذكر قائمة بكافة الأسئلة المتوجب طرحها على الشخص المعني.
- يتوجب ذكر اللغة أو اللغات التي يفهمها الشخص المعني قدر الإمكان.
- ذكر التفاصيل المتعلقة بكافة الإجراءات القضائية المتوجب اتباعها في الحصول على الدليل بما في ذلك كافة قواعد المزايا التي يعتبر الشاهد أو المشتبه به مؤهلاً لتقديم الطلب للحصول عليها. وسيتم الامتثال إلى هذا الأمر قدر الإمكان حسب ما ورد في القانون المعمول به في المملكة المتحدة.
- ذكر كافة التحذيرات أو التنبيهات أو الإخطارات الرسمية المتعلقة بالحقوق التي يتوجب إعطاؤها إلى الشهود أو المشتبه بهم بموجب ما ورد في القانون المعمول به في الدولة مقدمة الطلب. وسيتم الامتثال بهذا الأمر قدر الإمكان حسب ما ورد في القانون المعمول به في المملكة المتحدة.

الاتصال مع الأشخاص المتواجدين في المملكة المتحدة

لا يتوجب الاتصال بشكل مباشر مع الشهود أو ضحايا الجرائم أو المشتبه بهم أو المدعى عليهم إلا إذا تم إعلام وكالات تنفيذ القانون في المملكة المتحدة بهذا الأمر مسبقًا، وإلا إذا كان يتوجب التواصل معهم لتسليم الوثائق على نحو مباشر فقط. وبعد القيام بإخطار وكالات تنفيذ القانون في المملكة المتحدة حول هذا الأمر والحصول على موافقتها المسبقة، فيمكن بعد ذلك التواصل مع الشاهد على نحو مباشر.

الدليل المقدم بناءً على حلف اليمين أو المثول أمام المحكمة

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
الدليل المقدم بناءً على حلفان اليمين	X	✓

يمكن حلفان اليمين أو الإدلاء بالقسم أمام المحكمة بالنسبة لطلبات الحصول على الدليل. ويمكن أيضًا أن يتم تقديم الدليل أمام المحكمة دون حلفان اليمين أو الإدلاء بالقسم (تنص الفقرة الثالثة من الجدول الأول من قانون التعاون الدولي حول الجرائمCICA *بأنه يجوز أن يتم أمام المحكمة حلفان اليمين على صحة الدليل)* إذا كان هذا الأمر مسموحًا به في القانون المعمول به في الدولة مقدمة الطلب.

على الرغم من كون المحكمة المذكورة بموجب ما ورد في المادة 15 من قانون التعاون الدولي حول الجرائمCICA تمتلك صلاحيات استدعاء الفرد للمثول أمام المحكمة، فتجدر الملاحظة بأنه تنص الفقرة الخامسة من الجدول الأول من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA بأنه لا يمكن إجبار الشخص على تقديم أي دليل أمام أي محكمة محددة والتي لا يمكن إجبارها على

إجراء الملاحقات القضائية الجنائية في المملكة المتحدة أو في الدولة مقدمة الطلب. ومن الأمور ذات العلاقة ضمن هذا المعنى ما يلي:

- الميزة ضد تجريم الذات و
- النصوص الواردة في القانون المحلي البريطاني بأنه لا يتوجب إجبار الشخص الذي تم توجيه التهم إليه بتقديم الدليل في محاكمته.

يتوجب على السلطات مقدمة الطلب الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتوجب تقديم الطلب لإرغام الفرد على مثوله أمام المحكمة على الرغم من عدم تعاون هذا الشخص مع عملية التحقيق والإجراءات القضائية (على سبيل المثال، إذا رفض الشخص تقديم الإفادة إلى الشرطة).

يمكن إرغام الفرد على المثول أمام المحكمة **ولكن يجوز للفرد ممارسة حقه المتعلق بتجريم الذات والبقاء صامتًا**، وبالتالي فمن غير المرجح أن يؤدي إرغام حضور الشاهد أمام المحكمة نحو زيادة فرص الحصول على أية أدلة في بعض الظروف.

وفي نهاية المطاف يتوجب على السلطة المركزية اتخاذ القرار المتعلق بتسمية المحكمة، وسيتوجب على السلطة المركزية الأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف عند اتخاذها لهذا القرار بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بكافة المتطلبات الإجرائية أو القانونية المذكورة في القانون المحلي ومدى تأثير التحقيق أو الملاحقة القضائية في حالة عدم إرغام الشخص على المثول أمام المحكمة.

في **إسكتلندا**، يتوجب أن يطلب المدعي العام المالي (المدعي العام الإسكتلندي) مذكرة من الشريف (قاضي أدنى) لاستدعاء الشاهد أو المشتبه به إلى محكمة الشريف ذات الصلة. يعتبر القاضي الشريف هو قاضٍ مستقل عن النيابة العامة وقد يرفض منح أمر إلقاء القبض في حالة عدم وجود الازدواج في الإجرام أو عدم توفر حقائق كافية في الطلب المقدم أو لأي سبب آخر أو أسباب أخرى قد يراها مناسبة.

تقديم طلب الحصول على الدليل بموجب تقديم الإفادة أمام المحكمة:

- يُرجى الذكر صراحةً فيما إذا كان يتوجب تقديم الدليل عن طريق المثول أمام المحكمة أم لا، وفيما إذا كان يتوجب حلفان اليمين أو الإدلاء بالقسم عند تقديم الدليل أم لا.
- يُرجى شرح سبب ضرورة تقديم الدليل أمام المحكمة بدلاً من تقديم الشرطة أو أي ضابط تنفيذ القانون آخر للدليل عند إجراء مقابلة التحقيق.
- يُرجى التزويد بقائمة الأسئلة التي يتوجب طرحها.
- ذكر التفاصيل المتعلقة بكافة الإجراءات القضائية المتوجب اتباعها في الحصول على الدليل بما في ذلك كافة قواعد المزايا التي يعتبر الشاهد أو المشتبه به مؤهلاً لتقديم الطلب للحصول عليها. وسيتم الامتثال بهذا الأمر قدر الإمكان حسب ما ورد في القانون المعمول به في المملكة المتحدة.
- ذكر كافة التحذيرات أو التنبيهات أو الإخطارات الرسمية المتعلقة بالحقوق التي يتوجب إعطاؤها إلى الشهود أو المشتبه بهم بموجب ما ورد في القانون المعمول به في الدولة مقدمة الطلب. وستهدف السلطات المركزية نحو الامتثال مع هذه الإجراءات والمتطلبات قدر الإمكان حسب ما ورد في القانون المعمول به في المملكة المتحدة.

الامتيازات

إذا طالب أحد الأفراد بالحصول على امتياز ما بموجب ما ورد في قانون الدولة مقدمة الطلب، وإذا قبلت السلطة الموجودة في الدولة مقدمة الطلب هذا الأمر، فلن يتم أخذ الأدلة في الاعتبار. وفي حالة عدم موافقة السلطة الموجودة في الدولة مقدمة الطلب على

هذا الأمر، فسيكون من الممكن أخذ الأدلة في الاعتبار ولكن يتوجب أن تبت المحكمة الموجودة في الدولة مقدمة الطلب في القضية قبل أن يتم إرسال الأدلة إلى السلطة الموجودة في الدولة مقدمة الطلب.

جلسات الاستماع التي يتم عقدها عبر الإنترنت أو عبر الهاتف

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
عقد جلسات الاستماع عبر الإنترنت	X	✓
عقد جلسات الاستماع عبر الهاتف	X	✓

جلسات الاستماع المنعقدة عبر الإنترنت (وصلة مرئية)

تنص المادة 30 من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA حول أساس عقد جلسات الاستماع بالنسبة للشهود المتواجدين في المملكة المتحدة عبر جلسات الاستماع المنعقدة عبر الإنترنت. حيث تنص المادة 30 من القانون بأنه عند استلام المملكة المتحدة طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA، يتوجب إنشاء وصلة الإنترنت لعقد جلسة الاستماع المرئية من مباني المحكمة الموجودة في المملكة المتحدة بحضور أحد القضاة في المملكة المتحدة (يُرجى الاطلاع على الجدول الثاني من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA حول الصلاحيات العائدة إلى المحكمة التي تتم تسميتها للقيام بهذه المهمة وحماية الشاهد).

يُرجى الملاحظة بأنه تمتلك المملكة المتحدة تحفظات على البروتوكول الإضافي الثاني العائد إلى المعاهدة الأوروبية حول الحصول على المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية الصادرة في عام 1959 حيث لن تسمح المملكة المتحدة بأن يتم استخدام وصلات الفيديو عبر الإنترنت إذا كان الشاهد المعني هو المدعى عليه أو المشتبه به، وإذا كانت تشكّل جلسة الاستماع على نحو كلي أو جزئي إجراءات المحاكمة لهذا الشخص.

وفي حالة عدم مقدرة السلطة مقدمة الطلب إجراء الاتصال عبر الإنترنت مع المملكة المتحدة، سيتم احتساب تكلفة إجراء الاتصال عبر الإنترنت من الدولة مقدمة الطلب (ولا تقوم إسكتلندا بإرسال الفواتير إلى السلطات مقدمة الطلب للحصول على التكاليف المترتبة عن إجراء الاتصال عبر الإنترنت)

يُرجى العلم بأنه لا تستطيع دائرة الجمارك والضرائب لصالح جلالة الملك إجراء الاجتماعات المنعقدة عبر الإنترنت (الوصلات المرئية)

تقديم الطلبات للحصول على الدليل بواسطة إجراء جلسات الاستماع عبر الهاتف:

- يُرجى التأكد من إعطاء إخطار مسبق بثمانية أسابيع على الأقل قبل تاريخ انعقاد جلسة الاستماع عبر الإنترنت (المرئية)
- يُرجى ذكر الوقت المقترح لاستخدام وصلة الإنترنت لعقد جلسة الاستماع، ويُرجى ذكر طول المدة التي سيتوجب على الشاهد التواجد فيها.
- البريد الإلكتروني العائد لشخص محدد في السلطة مقدمة الطلب والذي يمكن التواصل معه خلال فترة قصيرة لتقديم المساعدة التقنية.
- ذكر المعلومات الكافية التي ستساعد السلطة المركزية في التعرف والتواصل مع الشهود.
- ذكر اللغة التي يستخدمها الشاهد، إذا كانت معروفة
- ذكر التفاصيل المتعلقة بكافة الإجراءات القضائية المتوجب اتباعها في الحصول على الدليل بما في ذلك كافة قواعد المزايا التي يعتبر الشاهد مؤهلاً لتقديم الطلب للحصول عليها.

- ذكر كافة التحذيرات أو التنبيهات أو الإخطارات الرسمية المتعلقة بالحقوق التي يتوجب إعطاؤها إلى الشهود بموجب ما ورد في القانون المعمول به في الدولة مقدمة الطلب.
- التفاصيل (إذا كانت معروفة) والمتعلقة بالمتطلبات التقنية لتشغيل الوصلة عبر الإنترنت لضمان التوافق بين المعدات.

جلسات الاستماع المنعقدة عبر الهاتف

تنص المادة 31 والجدول الثاني من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA حول أساس عقد جلسات الاستماع بالنسبة للشهود المتواجدين في المملكة المتحدة عبر جلسات الاستماع المنعقدة عبر الهاتف. ويتم تطبيق هذه المادة على الدول المشاركة ذات العلاقة فقط ولا يتم تطبيقها على الطلبات المقدمة إلى دائرة الجمارك والضرائب لصالح جلالة الملك.HMRC

تقديم الطلبات للحصول على الدليل عبر جلسات الاستماع المنعقدة عبر الهاتف
• يُرجى التأكد من إعطاء إخطار مسبق **بثمانية أسابيع** على الأقل قبل تاريخ انعقاد جلسة الاستماع عبر الهاتف
✓ الحصول على التأكيد حول تقديم الشاهد موافقته الصريحة على إعطاء الدليل في جلسة الاستماع المنعقدة عبر الهاتف
✓ ذكر اسم وعنوان الشاهد المطلوب استجوابه
✓ ذكر التفاصيل المتعلقة بكافة الإجراءات القضائية المتوجب اتباعها في الحصول على الدليل بما في ذلك كافة قواعد المزايا التي يعتبر الشاهد مؤهلاً لتقديم الطلب للحصول عليها
• ذكر كافة التحذيرات أو التنبيهات أو الإخطارات الرسمية المتعلقة بالحقوق التي يتوجب إعطاؤها إلى الشهود بموجب ما ورد في القانون المعمول به في الدولة مقدمة الطلب.

التفتيش ومصادرة الممتلكات

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
التفتيش ومصادرة الممتلكات	X	✓

لا يعتبر من الكافي أن يشتمل طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلةMLA على أمر التفتيش الصادر عن السلطة الموجودة في الدولة مقدمة الطلب، بل يتوجب أيضًا الحصول على أمر التفتيش الصادر عن المحكمة الواقعة في المملكة المتحدة.

لا تمتلك السلطات المركزية والتنفيذية في المملكة المتحدة صلاحيات إصدار أوامر التفتيش بأنفسها حيث يتوجب أن تقدم السلطة التنفيذية طلبًا أمام المحكمة الواقعة في المملكة المتحدة للحصول على أمر التفتيش.

بالإضافة الى ذلك، تحتاج طلبات الحصول على أمر التفتيش والاحتجاز على **ازدواجية الإجرام.** إذا كان من الممكن الحصول على الدليل المطلوب باستخدام وسائل أقل تدخلاً (أي من دون الحصول على أمر التفتيش وتنفيذه) فيتوجب القيام بذلك، وسيتم التواصل مع الدولة مقدمة الطلب لمناقشة الخيارات المتوفرة.

ولا تعتبر أنواع المواد التالية خاضعة لأمر التفتيش:

- **المواد المستبعدة:** التي تشتمل على السجلات الصحفية السرية والسجلات الطبية والعينات الطبية وسجلات الاستشارة النفسية.

- **المواد ذات الامتياز القانوني** التي تشتمل على المواد المتعلقة بالنصيحة المقدمة من المحامي إلى موكله إلا إذا تم الاحتفاظ بهذه المواد بقصد تعزيز الغرض الإجرامي.

ويتم تطبيق الاعتبارات الخاصة على مواد الإجراءات الخاصة والتي تشتمل على سجلات العمل التجاري السرية الأخرى والمواد الصحفية غير السرية. وسيتم في معظم الحالات الحصول على هذه المواد عن طريق الأمر القضائي لتقديم الأدلة بدلاً من الحصول على أمر التفتيش (يُرجى الاطلاع على الأوامر القضائية لتقديم الأدلة المذكورة أدناه). وعلى الرغم من ذلك، فيمكن في بعض الظروف إصدار أمر التفتيش المتعلق بالمواد الإجرائية الخاصة، على سبيل المثال، إذا كان سيضر تقديم الإخطار المتعلق بطلب الحصول على الأمر القضائي لتقديم الأدلة بشكل كبير على عملية التحقيق، أو في حالة عدم التوافق مع الأمر القضائي لتقديم الدليل على هيئة المادة الإجرائية الخاصة. وفي كلتا الحالتين، وإذا تمت تلبية الشروط الأخرى، فيجوز إصدار الأمر القضائي للتفتيش واحتجاز المواد الإجرائية الخاصة.

الطلبات المقدمة للحصول على الأوامر القضائية للتفتيش والحصول على الأدلة
✓ يتوجب تلبية الشروط الواردة في المادة الثامنة من قانون الدليل الجنائي والشرطة ('PACE') الصادر في عام 1984 (أو الجدول الأول من قانون الدليل الجنائي والشرطة PACE فيما يتعلق بالحصول على الأمر القضائي المتعلق بالمواد الإجرائية الخاصة)
✓ يتوجب وجود ازدواجية الإجرام.
✓ يتوجب ذكر وصف كامل للسلوك الإجرامي المعني.
✓ يتوجب ذكر العناوين الكاملة أو العناوين الدقيقة لأي مكان يتوجب تفتيشه.
✓ يتوجب ذكر شرح كامل حول أماكن تواجد المواد الخاصة أو نوع المواد المتوقع الحصول عليها، على سبيل المثال داخل المنزل أو الكراج أو المبنى الموجود في الحديقة.
✓ ذكر التفاصيل المتعلقة بكيفية تفتيش المكان العائد إلى القضية أو الشخص المشتبه به.
✓ ذكر التفاصيل الكاملة المتعلقة بالمواد المحددة أو أنواع المواد المتوجب احتجازها (ولا يعتبر من المناسب في أغلب الأحيان استخدام الجملة (يتعلق الدليل بعملية التحقيق)، ويتوجب ذكر جميع المعلومات المتوفرة التي تشير حول احتمالية وجود المادة المطلوبة داخل الأجهزة الحاسوبية (الكمبيوتر).
✓ ذكر سبب طلب كون المادة المطلوب الحصول عليها ذات صلة ودليل هام في عملية التحقيق أو الإجراءات القضائية.
✓ ذكر سبب الاعتقاد حول وجود الدليل في مبنى محدد أو بحوزة شخص معين.
✓ ذكر سبب عدم إمكانية تقديم المادة أمام المحكمة الموجودة في المملكة المتحدة إذا تم إرسال استدعاء الشاهد إلى الشخص القانوني أو الاعتباري الذي يمتلك المادة للقيام بذلك. (وسيساعد هذا الأمر في التأكد من نجاح الطلبات المقدمة إلى محاكم المملكة المتحدة للحصول على الأمر القضائي للتفتيش وعدم إمكانية فشلها أو خضوعها إلى الطعن القانوني لاحقًا).
✓ يُرجى ذكر التعهدات المناسبة لضمان الاحتفاظ وإعادة كافة الأدلة المحتجزة.
✓ يُرجى الذكر إذا كان من المتوقع أن يعثر ضباط تنفيذ القانون على بعض المواد الإجرائية الخاصة أثناء قيامهم بعملية التفتيش.
✓ يُرجى ذكر كافة التفاصيل المتعلقة بكافة الموظفين العاملين في الدولة مقدمة الطلب الراغبين بالمشاركة في إجراء عملية التفتيش، ويُرجى الذكر سبب كون تواجدهم ضروريًا عند إجراء عملية التفتيش (يُرجى ملاحظة أننا نفضل مشاركة الضباط من الدولة مقدمة الطلب في إجراء عملية التفتيش قدر الإمكان).
✓ يُرجى ذكر جميع المعلومات الأخرى التي قد تستفيد منها السلطة التنفيذية عند تنفيذها الطلب المقدم.

يوصى أيضًا بأن تتم مناقشة الاعتبارات المتعلقة بأمر التفتيش على أساس تنفيذ القانون قبل تقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA.

احتجاز الحاسوب (الكمبيوتر) ووسائل التخزين الأخرى

يمكن في الظروف الاستثنائية فقط تقديم أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية أو وسائط التخزين الأخرى (أو صور لها) مباشرة إلى السلطة مقدمة الطلب. ولا يتم عادةً تقديم مثل هذه الأجهزة إلى السلطة مقدمة الطلب لأن هذه الأجهزة ستحتوي على الدوام على المواد غير المشمولة بأمر الاحتجاز الأصلي الذي بموجبه تم الاحتجاز.

عند قيام ضباط الشرطة في المملكة المتحدة باحتجاز هذه الأجهزة، فسيقومون بفحصها أو تنزيل محتوياتها وسيضمنون إدراج المادة المطلوبة في أمر الاحتجاز الأصلي وعدم إدراج المواد ذات الامتيازات القانونية. بعد إجراء ضباط الشرطة في المملكة المتحدة لعملية التفتيش للحصول على المواد، فقد يكون من الضروري أن يقوم ضباط الشرطة من الدولة مقدمة الطلب بزيارة المملكة المتحدة للمشاركة في إجراء الفحص.

وإذا دعت الحاجة إلى الحصول على المزيد من المعلومات حول الجريمة أو المواد التي سيتم احتجازها، اعتمادًا على الظروف الخاصة، فستقوم السلطة المركزية في المملكة المتحدة UKCA بإبلاغ السلطات في الدولة مقدمة الطلب حول هذا الأمر دون أي تأخير. ولا يتوجب إخطار الأطراف المعنية عند تقديم الطلب أمام المحكمة للحصول على أمر تفتيش.

التفتيش ومصادرة الممتلكات في إسكتلندا

يجوز لمكتب التاج البريطاني Crown Office في إسكتلندا الطلب بأن يقدم المدعي العام المالي طلبًا أمام القاضي الشريف ومحكمة الشريف ذات العلاقة للحصول على أمر التفتيش. وعند تطبيق اختبار ازدواجية الإجرام، فيتوجب أن تكون الجريمة المشابهة في إسكتلندا هي جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن (وذلك بموجب ما ورد في المادة 18(1)ب من قانون التعاون الدولي حول الجرائمCICA . ولا تستطيع الشرطة أو دائرة الجمارك والضرائب لخدمة جلالة الملك HMRC تقديم الطلبات للحصول على أمر التفتيش في إسكتلندا. ولن يتم إخطار الأطراف ذوي العلاقة حول الطلبات المقدمة للحصول على أمر التفتيش.

ويتم تطبيق مفهوم الامتياز القانوني في إسكتلندا على نحو مماثل.

الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة	X	✓

يتم استخدام الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة عادةً للحصول على مواد محددة والمشار إليها غالبًا باسم المواد الإجرائية الخاصة. ويتم عادةً الحصول على هذه المواد من المؤسسات المالية أو المحاسبين. وتدعو الحاجة للحصول على الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة بسبب عدم مقدرة ضباط تنفيذ القانون على تقديم الدليل طواعية من البنوك والمنظمات الأخرى التي تخضع لواجب مهني بعدم الكشف عن أية مواد تتعلق بالعملاء إلا بعد الحصول على الأمر القضائي الصادر عن المحكمة.

ويوجد أيضًا منظمات تجارية كبرى والتي على الرغم من عدم خضوعها لأي واجب مهني يتعلق بحجب المواد، إلا أنها تفضل الحصول على الأمر الصادر عن المحكمة قبل قيامها بتسليم المعلومات إلى ضباط تنفيذ القانون.

الأمثلة المتعلقة بالمواد الإجرائية الخاصة (لا تعتبر هذه القائمة شاملة)

- ✓ محتوى الاتصالات (يُرجى النظر أدناه للحصول على المزيد من التفاصيل).
- ✓ الدليل البنكي.
- ✓ السجلات المحفوظة عند المحاسبين، وما إلى ذلك.
- ✓ السجلات السرية المحفوظة عند الشركات.

الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة: العملية المتبعة في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية

عند قبول السلطة المركزية طلب الحصول على المواد الإجرائية الخاصة، وإذا لم تدعو الحاجة للحصول على أمر التفتيش أو أمر الحيازة الصادر عن المحكمة (يُرجى النظر أعلاه في قسم أوامر التفتيش وأوامر الحيازة)، فستصدر السلطة المركزية التوجيهات بموجب ما ورد في المادة 13 من قانون التعاون الدولي حول الجرائمCICA لتتمكن الشرطة من تقديم الطلب أمام المحكمة للحصول على الأمر القضائي المتعلق بتقديم الأدلة وذلك بموجب ما ورد في المادة 16 من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA (ويمكن أيضًا الحصول على الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة بموجب ما ورد في المادة السادسة من قانون عوائد الجريمة الصادر في عام2002 والأمر القضائي المتعلق بالتحقيقات الخارجية الصادر في عام 2014 لخدمة الأهداف المتعلقة بإجراء التحقيقات حول إلقاء القبض والمصادرة).

وسيتم تقديم طلب تقديم المواد بصفتها أدلة أمام محكمة التاج إلى قاضي الدائرة، وسيتم تطبيقه عادةً بناءً على تقديم الإخطار إلى الأطراف الموجودين في المنظمة التي تحتفظ بالمعلومات لضمان حصول المدعى عليه (على سبيل المثال، البنك) على الفرصة باستخدام التمثيل القانوني أمام المحكمة التي سيتم عقد جلسة الاستماع فيها للنظر في الطلب المقدم أمامها. وفي حالة عدم حضور المنظمة أمام المحكمة، فستقوم السلطة المركزية باستشارة السلطة مقدمة الطلب للتأكد بأنه لن يؤدي تنفيذ الطلب إلى انتهاك المتطلبات المتعلقة بالسرية.

يمكن أن يقدم طرفًا واحدًا طلبًا للحصول على الأمر القضائي المتعلقة بتقديم المواد بصفتها أدلة بموجب ما ورد في قانون عوائد الجريمة الصادر في عام 2002 والأمر القضائي المتعلق بالتحقيقات الخارجية الصادر في عام 2014. وإذا كانت ستخل جلسة الاستماع بمتطلب السرية المعمول به في الدولة مقدمة الطلب، فيتوجب الإشارة إلى هذا الأمر صراحةً في الطلب المقدم ليتم الأخذ بعين الاعتبار بإمكانية تقديم الطلب من طرف واحد. وستقوم السلطة المركزية بتقديم المشورة حول كافة المعلومات الإضافية اللازمة لتقديم طرف واحد الطلب لعقد جلسة الاستماع.

الأوامر القضائية المتعلقة بتقديم الأدلة: العملية المتبعة في إسكتلندا

يتوجب تقديم الطلب إلى محامي اللورد Lord Advocate للحصول على الأمر القضائي وذلك بموجب ما ورد في المادة 13 من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA وللحصول على الأمر القضائي المتعلق بالتفتيش وذلك بموجب ما ورد في المادة 18 من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA. وسيقوم المدعى عليه بعد ذلك بتقديم الوثائق ذات العلاقة وإفادات الشهود إلى الشرطة لتنفيذ الأمر القضائي المتعلق بالتفتيش والذي سيتم تسليمه بعد ذلك إلى السلطة مقدمة الطلب.

الدليل البنكي

يتوجب إكمال تعقب الأصول قبل تقديم الطلب للحصول على الدليل البنكي (يُرجى الاطلاع على **الجزء الرابع** بخصوص تعقب الأصول).

المعلومات المتوجب الحصول عليها قبل تقديم الطلب للحصول على الدليل البنكي
✓ اسم المؤسسة المالية.

✓ اسم الشخص صاحب الحساب البنكي.
✓ رقم الحساب البنكي.
✓ عنوان و / أو الرقم (الرمزي) لفرع البنك الذي يتواجد فيه الحساب البنكي.

وعندما يتم الحصول على المعلومات، يتوجب أن يحتوي الطلب على جميع الأمور التالية:

الطلب المقدم للحصول على الدليل البنكي
✓ التفاصيل المتعلقة بالحساب البنكي (على النحو المذكور أعلاه).
✓ الأسباب الداعية للاعتقاد حول امتلاك البنوك الموجودة في المملكة المتحدة للحسابات البنكية ذات العلاقة ويُرجى الذكر قدر الإمكان المدى المحتمل لتورط أو مشاركة البنوك في هذا الأمر.
✓ الفترة الزمنية للمعلومات المرغوب الحصول عليها (يتوجب تقديم الشرح لأي فترة زمنية تقع خارج إطار عمل التحقيق)
✓ الوثائق المحددة المطلوبة (على سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بفتح الحساب البنكي، الكشوفات البنكية، وما إلى ذلك) المتعلقة بالتحقيق.
✓ ذكر التأكيد حول وجود ازدواجية الإجرام.

يُرجى الأخذ بعين الاعتبار بأن تتراوح سياسات استعادة المعلومات في البنوك حوالي **5 سنوات.**

يُرجى العلم بأنه تستلم السلطة المركزية في المملكة المتحدة عددًا كبيرًا من الطلبات للحصول على الأدلة البنكية في إنجلترا وويلز، ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى إبطاء سرعة تنفيذ الطلب.

العملات المشفرة

بالنسبة لتقديم طلبات الحصول على الأدلة من المملكة المتحدة المتعلقة بتبادل العملات المشفرة، يتوجب توفير المعلومات المشابهة للمعلومات التي يتم طلب الحصول عليها عند تقديم الاستفسارات للحصول على الأدلة البنكية. وبناءً على ذلك يتوجب أن تشتمل الطلبات على المعلومات التالية:

- اسم المستخدم المعني.
- عنوان المحفظة أو هويتها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد يتطلب الحصول على المعلومات التعريفية التالية المتعلقة بتبادل العملات المشفرة:

- أوصاف الدفعة و / أو أرقام الإشارة العائدة للصفقة المالية.
- عند استخدام البورصة لشراء العملات المشفرة أو لتحويل العملات المشفرة إلى عملات ورقية، يُرجى ذكر رقم الحساب البنكي الدولي IBAN المستلم أو المرسل بما في ذلك رقم رمز البنك ورقم الحساب البنكي ومقدار المبلغ الذي تم إرساله أو استلامه بالعملة الوطنية الورقية.
- التاريخ والوقت الذي تم إجراء الصفقة المالية فيه.

- الأوصاف الإضافية التعريفية (والتي قد تشتمل على اسم صاحب الحساب البنكي وتاريخ الميلاد وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف).

الأوامر القضائية لمراقبة الحساب البنكي

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
الأوامر القضائية لمراقبة الحساب البنكي	X	✓

يساعد الحصول على الأمر القضائي لمراقبة الحساب البنكي في إمكانية مراقبة الصفقات المالية التي تم إجراؤها في الحساب البنكي المحدد لفترة زمنية محددة. ويمكن تطبيق الأوامر القضائية لمراقبة الحساب البنكي بموجب ما ورد في المادة 35 من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA عند قيام الدولة المشاركة في التحقيق في السلوك الإجرامي الخطير **فقط**.

تقديم الطلبات للحصول على الأوامر القضائية لمراقبة الحساب البنكي بموجب ما ورد في قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA:
✓ يتوجب على الدولة المشاركة تقديم الطلب إلى وزير الدولة أو إلى الوزراء الإسكتلنديين في إسكتلندا.
✓ تحديد المؤسسة المالية والحسابات البنكية الموجودة فيها والعائدة إلى شخص معين.
✓ يُرجى الذكر فيما إذا كان يوجد تحقيق في الدولة مقدمة الطلب حول السلوك الإجرامي.
✓ فيما إذا كان الهدف وراء الحصول على الأمر القضائي لخدمة أهداف التحقيق.

يمكن أيضًا تقديم الطلبات للحصول على الأوامر القضائية لمراقبة الحساب البنكي بموجب ما ورد في الجزء الخامس من قانون عوائد الجريمة POCA والأمر القضائي المتعلق بالتحقيقات الخارجية الصادر في عام 2014

تقديم الطلبات للحصول على الأوامر القضائية لمراقبة الحساب البنكي بموجب ما ورد في الجزء الخامس من قانون عوائد الجريمة POCA:
✓ يمكن الحصول على الأوامر القضائية لمراقبة الحساب البنكي لخدمة الأهداف المتعلقة بالتحقيق الخارجي المتعلق بالتحقيق الجنائي أو الإجراءات القضائية الجنائية الجارية في الدولة مقدمة الطلب شريطة اندراج التحقيق ضمن التعريف الوارد في الجزء الثامن من قانون عوائد الجريمةPOCA الصادر في عام :2002
✓ يتعامل الجزء الثامن من قانون عوائد الجريمة POCA مع نوعين من التحقيقات. ✓ التحقيق المتعلق بالمصادرة: وهو التحقيق المتعلق بما يلي: أ) استفادة الشخص من سلوكه الإجرامي من عدمه؛ أو ب) مدى أو مكان استفادة الشخص من سلوكه الإجرامي. ✓ التحقيق المتعلقة بالاستعادة المدنية: وهو التحقيق المتعلق بما يلي: أ) إمكانية كون الممتلكات قابلة للاسترداد أو ممتلكات مرتبطة؛ أو ب) الشخص الذي يحتفظ بالممتلكات؛ أو ت) مدى أو مكان الممتلكات.

- ✓ يجب أن يظهر الطلب وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن معلومات الحساب البنكي المطلوب الحصول عليها ذات أهمية كبيرة لإجراء التحقيق الخارجي، وبأنه سيتم خدمة مصلحة العامة بشكل كبير إذا تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالحساب البنكي.

الاتصالات وبيانات المحتوى

*يوجد اختلاف ما بين **بيانات** الاتصالات و**محتوى** الاتصالات*

- ✓ يمكن الحصول على **البيانات** عن طريق تقديم الطلب إلى الشبكة المزودة، ويجب أن يشتمل الطلب على تفاصيل أوقات إجراء المكالمات الواردة والصادرة، وأرقام الهواتف وقوائم المكالمات ومواقع إجراء المكالمات وأوقات إرسال واستلام الرسائل النصية، والتفاصيل المتعلقة بأسماء الأشخاص المسجلين للأرقام الهاتفية.
- ✓ يتألف **المحتوى** من جوهر المعلومات المذكورة أعلاه على سبيل المثال، المحتوى الحقيقي للرسائل المرسلة، والتاريخ التسجيلي وعنوان IP لكافة المكالمات التي يتم إجراؤها ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل وتاريخ وسجل البحث.

محتوى الاتصالات

يمكن الحصول على محتوى الاتصالات عن طريق تقديم طلب الحصول على الأمر القضائي لتقديم المواد على هيئة أدلة. يُرجى العلم بأنه يعتبر من الممكن تقديم الطلب عبر قنوات تنفيذ القانون للمحافظة على بيانات المحتوى عند تنفيذ طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA (يُرجى الاطلاع على طلبات الحفاظ على بيانات الاتصالات أدناه).

بيانات الاتصالات

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
بيانات الاتصالات	✓	✓

تشير بيانات الاتصالات إلى **من وأين ومتى وكيف** بالنسبة للاتصالات ولا تتعلق **بمحتوى** الاتصالات. وتشتمل على الرسائل النصية والرسائل الإلكترونية (باستثناء المحتوى) والمكالمات الهاتفية. ويمكن تقديم الطلب للحصول على بيانات الاتصالات على أساس التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون.

إذا تم قبول الطلب، فستتم إحالته إلى وكالة تنفيذ القانون ذات العلاقة التي ستحصل على الدليل وفقًا لما ورد في **قانون صلاحيات التحقيق الصادر في عام 2016 .**

إذا طلبت السلطة مقدمة الطلب بأن يقوم موظف الاتصالات في خدمة الاتصالات المعنية بحلف اليمين أو إدلاء القسم أمام المحكمة بخصوص الدليل أو بيانات الاتصالات المطلوبة، وستقوم بعد ذلك السلطة المركزية بتسمية المحكمة لتقديم الدليل بموجب ما ورد في المادة 15 من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA(يُرجى الاطلاع أعلاه حول الدليل المقدم بناءً على حلفان اليمين أو إدلاء القسم).

تعتبر الجهات مقدمة الخدمة ملزمة قانونيًا بالكشف عن البيانات لـ 12 شهرًا في المملكة المتحدة. وعلى الرغم من قيام بعض الجهات مقدمة الخدمة مثل الجهات المقدمة لخدمات الهواتف التعاقدية بالاحتفاظ ببيانات الفواتير لمدة قد تصل إلى ست سنوات. ويعتبر من الممكن تقديم الطلب عبر قنوات تنفيذ القانون للمحافظة على بيانات الاتصالات (يُرجى النظر أدناه).

يتوجب أن تشتمل طلبات الحصول على بيانات الاتصالات على ما يلي:
✓ نوع البيانات المطلوبة على سبيل المثال تفاصيل الاشتراك والمكالمات الواردة والمكالمات الصادرة.
✓ تقديم الشرح حول سبب طلب الحصول على البيانات ضمن الفترات الزمنية المحددة.
✓ تقديم السبب حول اعتبار المعلومات ضرورية لإجراء التحقيق، ويجب أن تشتمل على اسم الجريمة موضوع التحقيق، وكيفية ارتباط الشخص المعني في عملية التحقيق، وكيفية ارتباط البيانات المطلوبة مع الجريمة والشخص المعني.
✓ تقديم السبب حول تناسب البيانات مع التحقيق على سبيل المثال ما هي الأمور المتوقع الحصول عليها من البيانات، وكيف سيتم استخدام البيانات.
✓ المعلومات المتعلقة بمصدر الأرقام الهاتفية.
✓ التاريخ والوقت والمكان المحدد لوقوع الحادثة موضوع التحقيق.
✓ تقديم التفاصيل الكاملة المتعلقة بالأفراد المتورطين في الحادثة والأدوار التي لعبوها في هذه الحادثة.
✓ ذكر السبب حول عدم إمكانية تحقيق الأهداف المتعلقة بالتحقيق عند استخدام وسائل أخرى.
✓ تقديم الشرح حول إمكانية انتهاك خصوصية الأفراد غير الخاضعين للتحقيق، وتقديم الشرح حول تبرير الظروف المتعلقة بالقضية لارتكاب هذا الانتهاك.

طلبات حفظ بيانات الاتصالات

لتفادي حذف بيانات الاتصالات أو تغيير شكلها أو هيئتها، فيمكن تقديم الطلب بالاحتفاظ بالبيانات بشكل فوري في انتظار إصدار وتنفيذ طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA. وسيتعامل طلب الحفظ ببساطة مع تجميد البيانات المطلوبة في حالتها الحالية ولن يسمح بكشف مزود الخدمة عن المعلومات من دون الحصول على المعلومات ذات الصلة من القنوات الرسمية المتعلقة بطلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA. نظرًا للوقت المستغرق في أغلب الأوقات في صياغة طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA ومعالجتها، سيؤدي عدم الحصول على الأمر القضائي للحفاظ على البيانات عند حلول الوقت المتعلق باستلام السلطة المركزية لطلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA لبيانات الاتصال، إلى إمكانية حذف أو فقدان البيانات المطلوبة.

لذلك، يتوجب على السلطات مقدمة الطلب السعي إلى الحفاظ على البيانات مباشرةً من مزود الخدمة أو من خلال قنوات التعاون في مجال إنفاذ القانون إلى حين تقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA بشكل رسمي. يعمل بروتوكول مجموعة السبع والاتفاقية الأوروبية للجرائم الإلكترونية المعروفة باسم اتفاقية بودابست على تسهيل تأمين والحفاظ على البيانات المتغيرة العائدة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بينما تتم معالجة الطلبات القانونية التي تستغرق وقتًا أطول.

الحفاظ على البيانات المتغيرة وحمايتها أثناء سريان العملية القانونية

من الأمور الداعية للقلق على وجه الخصوص عندما يتعلق طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA على الحصول على الدليل الإلكتروني وقد يستغرق في أغلب الأوقات إكمال طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA عدة أسابيع.

ويمكن استخدام العملية لتسريع حماية البيانات الحاسوبية (الكمبيوترية) التي قد تتعرض إلى التغيير أو الحذف بسرعة، وخاصةً في ظل امتلاك الدول المختلفة تشريعات مختلفة تتعلق بطول مدة تخزين البيانات قبل حذفها (يتم في المملكة المتحدة الاحتفاظ بالبيانات لمدة 12 شهرًا عادةً قبل حذفها، يُرجى الاطلاع أدناه على قسم تقديم الطلب للحصول على الأمر القضائي للحفاظ على البيانات).

يخدم فريق التحقيقات حول البينة التحتية لوكالة الجرمة الوطنية NCA (الذي يعتبر جزءًا من وحدة مكافحة الجريمة الإلكترونية الوطنية في وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA) بصفته نقطة الاتصال للشبكات في المملكة المتحدة الذي يعمل على مدار الـ 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع لتنفيذ ما ورد في اتفاقية بودابست واتفاقية مجموعة السبع دول المنعقدة في ليون وروما G7 Roma–Lyon (يُرجى الاطلاع على تفاصيل الاتصال الواردة أدناه). وتتمحور هذه الشبكات التي تعمل على مدار الـ 24 ساعة في اليوم وطوال أيام الأسبوع على التعاون الوطني المتبادل مع نقاط الاتصال الفردية الدولية الأخرى ذات الصلة.
وتستطيع الوكالات الموجودة في الدول الأعضاء بأن تقدم الطلبات إلى هذه الشبكات للحفاظ وتأمين البيانات والحسابات العائدة إلى مزود الخدمة البريطاني خلال فترة زمنية قصيرة. ويعتبر فريق المملكة المتحدة مسؤولًا عن جميع طلبات حفظ بيانات الكمبيوتر المقدمة إلى المملكة المتحدة وجميع الطلبات الأخرى المقدمة إلى المملكة المتحدة.

يساعد استخدام فريق مجموعة الدول السبعة لوكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA G7 (بما في ذلك اتفاقية بودابست) وفرقهم الدولية المكافئة في الحصول على مشورة الخبراء والمعالجة السريعة فيما يتعلق بعدم فقدان البيانات الإلكترونية المتغيرة أو تغييرها قبل استخدامها في الإجراءات القانونية. وتشتمل أنواع البيانات المحفوظة بموجب ما ورد في الاتفاقيتين على عناوين IP والعناوين الإلكترونية وأسماء المجالات والحسابات الموجودة في وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل المساعدة على التعرف على العملات المشفرة ولكنها تستطيع أيضًا تغطية المجالات والجوانب الأخرى.

تقديم الطلب لحفظ البيانات

ستكون المعلومات التالية كحد أدنى هي المعلومات المطلوبة في الطلب المقدم للحفاظ على البيانات، وسيتم تقييم الطلبات على أساس فردي:

- ملخص قصير عن التحقيق الذي يشتمل على القوانين التي تم انتهاكها (العمل الإجرامي والتشريعات التي تم انتهاكها).
- العوامل المساعدة في تحديد التاريخ والوقت والمنطقة الزمنية ذات العلاقة (على سبيل المثال، IP والمجال والبريد الإلكتروني واسم الحساب الإلكتروني والتاريخ والوقت مع ذكر الثواني على هيئة التوقيت العالمي المنسق UTC عند الاقتضاء).
- الأمور المتوجب الحفاظ عليها وكيفية ارتباط العوامل المساعدة على تحديد البيانات مع الجريمة المرتكبة.

يتوجب قيام فريق نقطة الاتصال الوحيدة العاملة على مدار الـ 24 ساعة في اليوم وطوال أيام الأسبوع الموجودة في الدولة مقدمة الطلب تنسيق الطلبات المقدمة إلى فريق الدول السبعة لوكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA G7 بالنسبة للجهة المسؤولة عن التوقيع، فيما إذا سيتم توكيل هذا الأمر إلى أحدهما أو كلاهما وذلك بموجب ما ورد في اتفاقية بودابست حول مكافحة الجريمة الإلكترونية أو اتفاقية مجموعة الدول السبعة في روما وليون G7 Roma–Lyon (حيث تغطي كلتا الاتفاقيتين ما يزيد عن 100 دولة)

يُرجى الملاحظة بأنه إذا كانت الشركة المحتفظة بالبيانات هي الجهة المشغلة للاتصالات (TO)،فستقوم بتخزين البيانات لمدة 12 شهرًا، ولكن ستقوم الشركات غير العائدة للجهة المشغلة للاتصالات TO بالاحتفاظ بالبيانات لفترة زمنية محددة والتي تكون في أغلب الأحيان 90 يومًا ولكن يمكن أن تتغير هذه الفترة الزمنية من شركة إلى أخرى، مما يعني بأنه قد يتوجب على السلطة مقدمة الطلب أن تقدم طلب التمديد في الاحتفاظ بالبيانات إلى حين الانتهاء من تقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA، ولكن سيقوم فريق مجموعة الدول السبعة في وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA G7 (بما في ذلك اتفاقية بودابست) بتقديم النصيحة حول هذا الأمر وفقًا للحالة المحددة.

تفاصيل الاتصال المتعلقة بفريق تحقيقات البنية التحتية في مجموعة الدول السبعة في وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA G7

- ✓ البريد الإلكتروني G7@nca.gov.uk :
- ✓ العنوان:

Infrastructure Investigations
National Cyber Crime Unit
National Crime Agency
PO Box 8000, London
SE11 5EN

الاعتراض أو التجسس المباشر على الاتصالات

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
الاعتراض أو التجسس المباشر على الاتصالات	X	X

يُرجى العلم بأنه لم تعد المملكة المتحدة طرفًا في أية اتفاقيات دولية والتي تسمح صراحةً بالتجسس على الاتصالات بموجب طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA. وبالتالي فتعتبر السلطات المركزية غير قادرة على قبول أي طلب من طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA المقدمة من أي دولة والمتعلقة بالتجسس على الاتصالات.

معلومات جواز السفر وحالة الهجرة

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
معلومات جواز السفر وحالة الهجرة	✓	✓

يمكن تقديم الطلبات للحصول على هذه المعلومات عبر التعاون بين هيئات تنفيذ القانون. ويمكن إحالة جميع الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA إلى مكتب جوازات السفر البريطانية أو دائرة الهجرة وتأشيرات السفر (الفيزا) في المملكة المتحدة أو دائرة تنفيذ الهجرة حسب الاقتضاء.

المعلومات المتعلقة بجواز السفر أو وضع الهجرة
✓ التفاصيل المتعلقة بالشخص (الاسم وتاريخ الميلاد ومكان الولادة إذا كان معروفًا).
✓ أرقام جوازات السفر الحالية والسابقة.
✓ يُرجى الذكر فيما إذا كان يتعلق الطلب إلى مكافحة وتفادي وتعقب الجريمة أو بهدف إلقاء القبض أو إجراء الملاحقة القضائية بحق الشخص الخارج عن القانون.
✓ كيفية ارتباط البيانات المطلوبة مع الجريمة قيد التحقيق.

سجلات الشركة

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
سجلات الشركة	✓	✓

من المستحسن قبل تقديم الطلب للحصول على المساعدة من السلطات في المملكة المتحدة بأن يتم إجراء البحث بواسطة الإنترنت عن مصادر المعلومات المفتوحة والمتعلقة بالشركات وعناوين مدراء الشركات وأرقام هواتفهم.

ويمكن العثور على المعلومات المتعلقة بالشركات الموجودة في **إنجلترا أو ويلز أو إيرلندا الشمالية أو إسكتلندا** في الموقع الإلكتروني العائد لبيت الشركاتCompanies House .

ويمكن إجراء عمليات البحث باستخدام الموقع الإلكتروني لبيت الشركات **Companies House**عن طريق استخدام هذه الصفحة المرتبطة بالخدمات الأخرى المتعلقة ببيت الشركات Companies House التي تساعد في العثور على المعلومات المتعلقة بالشركات، وتعتبر بعض هذه الخدمات مجانية.

السجلات الجنائية

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
السجلات الجنائية	✓	✓

وعلى الرغم بأنه قد تشكّل الطلبات المقدمة للحصول على السجلات الجنائية جزءًا من طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA الرسمي، **فلا يتوجب عادةً** بأن تحصل السلطات مقدمة الطلب على المعلومات المتعلقة بالسجلات الجنائية من السلطة المركزية في المملكة المتحدة (UKCA) بالنسبة **لإنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية)** أو من مكتب التاج البريطاني Crown Office في **(إسكتلندا)** ولكن يتوجب عليها استخدام التعاون القائم بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون.

الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ويتوجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تبادل المعلومات المتعلقة بالسجلات الجنائية مباشرةً مع المملكة المتحدة بواسطة نظام معلومات السجل الجنائي في المملكة المتحدة (UK-CRIS).

ينص الجزء الثالث من الباب التاسع من اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، على تبادل بيانات السجلات الجنائية بين المملكة المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال بنية تحتية مشتركة، ويعتبر هذا الأمر مكملاً لما ورد في المادتين 13 و22 (2) من الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في الشؤون الجنائية المبرمة في عام 1959 وبروتوكولاتها الإضافية. وتشمل الترتيبات على القيام بالعمليات المبسطة والمحدودة زمنيًا لتبادل معلومات السجلات الجنائية وتحديد إمكانية تبادل المعلومات لخدمة أهداف مكافحة الجريمة والمحافظة على السلامة.

أعلنت المملكة المتحدة بأنه يتوجب تقديم الطلبات للحصول على معلومات الإدانة إلى مكتب السجلات الجنائية ACRO بصفته السلطة المركزية البريطانية لتبادل السجلات الجنائية. وبالتالي فيتوجب على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إرسال طلباتهم المتعلقة بالسجلات الجنائية إلى مكتب السجلات الجنائية **ACRO**.

تفاصيل الاتصال بمكتب السجلات الجنائيةACRO
✓ رقم الهاتف:**+44 1489 569 800**
✓ البريد الإلكتروني:**enquiries@acro.pnn.police.uk**

يجب أن تقدم السلطات المركزية العائدة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الطلبات للحصول وتبادل السجلات الجنائية. ويتم الحصول على المعلومات المتعلقة بالسجل الجنائي بواسطة البينة التحتية التقنية المشتركة، ويتم تقديمها في هيئة معيارية تسهل الترجمة الإلكترونية والتعرف على الجرائم الجنائية.

إذا حصلت السلطة المركزية (وزارة الداخلية أو مكتب التاج البريطاني Crown Office) على الطلب المقدم للحصول على السجلات الجنائية من أحد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فسيتم تحويل الطلب إلى السلطة المركزية المعنية في المملكة المتحدة لتبادل السجلات الجنائية، وسيؤدي هذا الأمر إلى إبطاء التقدم الذي يتم إحرازه في الطلب المقدم.

الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

يتوجب أن تقدم الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي طلباتها المتعلقة بالحصول على السجلات الجنائية بناءً على التعاون القائم بين هيئات تنفيذ القانون وبواسطة وكالة مكافحة الجريمة الوطنية .NCA

السجلات القضائية

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
السجلات القضائية	✓	✓

يبدأ النظر في جميع القضايا الجنائية في **إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية** في محكمة الصلح. وسيتوجب إرسال القضايا الخطيرة لتنظر فيها محكمة التاج. ويمكن العثور على اسم المحكمة التي أصدرت حكم الإدانة وتاريخ صدور المحكومية في السجلات الجنائية (يُرجى الاطلاع على قسم السجلات الجنائية أعلاه).

في **إسكتلندا**، يستطيع المدعي العام رفع الدعوى في محكمة الصلح أو محكمة الشريف. ويبدأ النظر في القضايا المتعلقة بالجرائم الخطيرة في محكمة الشريف ويمكن بعد ذلك الاستمرار في النظر في هذه القضايا أو إحالتها إلى محكمة العدل العليا.

شهادات المحكمة

يتوجب أن تطلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الحصول على شهادات المحكمة **مباشرةً من المحكمة ذات العلاقة.** ويتوجب إرفاق نسخة من السجل الجنائي (يُرجى الاطلاع أعلاه) بالطلب، ويجب أن يحتوي على اسم المحكمة التي قامت بإصدار المحكومية أو الحكم. ويمكن العثور على تفاصيل الاتصال العائدة إلى المحاكم الموجودة في **إنجلترا أو ويلز أو إيرلندا الشمالية أو إسكتلندا** في المواقع الإلكترونية العائدة لهذه المحاكمة.

وبالنسبة إلى الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن طريق الخطأ إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة UKCA أو مكتب التاج البريطاني Crown Office ستتم إحالتها إلى المحكمة ذات العلاقة (إذا ذكرت الدولة مقدمة الطلب اسم المحكمة المعنية في طلبها) ولكن يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تأخير النظر في الطلب بشكل كبير.

ويتوجب على الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقديم الطلب للحصول على شهادات المحكمة من السلطة المركزية ذات العلاقة.

يمكن أن تحتوي شهادة المحكمة الصادرة عن محكمة الصلح (مذكرة الإدانة) على:
✓ التفاصيل الشخصية العائدة للمدعى عليه.
✓ فيما إذا كان يمتلك المدعى عليه التمثيل القانوني أم لا.
✓ نوع الجريمة المرتكبة.
✓ الإدلاء.
✓ نوع العقوبة (بما في ذلك طول مدة المحكومية المفروضة).

يمكن أن تحتوي شهادة المحكمة الصادرة عن محكمة التاج (شهادة الإدانة) على
✓ التفاصيل الشخصية العائدة للمدعى عليه.
✓ التفاصيل المتعلقة بالتمثيلات القانونية للدفاع والنيابة.
✓ فيما إذا تم احتجاز المدعى عليه خلال فترة المحاكمة.
✓ تاريخ انعقاد جلسة الاستماع.
✓ تاريخ النطق بحكم الإدانة.
✓ تاريخ إصدار المحكومية.
✓ التهم الموجهة بحق المدعى عليه، والإدلاء المقدم بخصوصها ونتيجة الإدلاء.

إذا تم تقديم الطلب على وجه التحديد، فيجوز أن تقدم المحكمة ما يلي:
✓ المعلومات المتعلقة باستخدام المترجم خلال الملاحقات القضائية، وفي حالة عدم استخدام المترجم، يتوجب ذكر السبب وراء ذلك.
✓ هوية محامي الدفاع في الملاحقات القضائية.
✓ الوضع المتعلق بكافة طلبات الطعن أو الاستئناف المقدمة بخصوص قرار الإدانة أو المحكومية.

محاضر المحاكمة أو ملاحظات إصدار الحكم

يمكن تقديم الطلب إلى السلطة المركزية للحصول على محاضر المحاكمة الكاملة أو ملاحظات إصدار المحكومية ومحاضر التسجيلات الصوتية، ولكن يُرجى العلم بأنه لا يتم الاحتفاظ بالمحاضر إلى أجل غير مسمى. **وعلى الرغم من ذلك، يتوجب في معظم الحالات أن تتحمل السلطة مقدمة الطلب التكاليف المترتبة على الحصول على المحاضر أو ملاحظات إصدار المحكومية** حيث إنها تعتبر تكاليف غير اعتيادية.

العملية المتبعة في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية

تنظر محكمة التاج في القضايا الجنائية الأكثر خطورة وقد يتوفر محضر المحاكمة الكامل عند الطلب.

ولا يتم كتابة أية ملاحظات خطية خلال جلسات الاستماع المنعقدة في المحكمة، بل يتم تسجيل جلسات الاستماع المنعقدة في محكمة التاج، ويتم الاحتفاظ بالتسجيلات لعدة سنوات. ويمكن أن تكون المحاضر التي يتم الحصول عليها من هذه التسجيلات ذات تكلفة عالية جدًا بغض النظر إذا قدمت السلطة المركزية في المملكة المتحدة أو السلطة الموجودة في دولة خارجية طلب الحصول على هذه المحاضر. **وستكون تكلفة الحصول على محاضر المحاكمات باهظة جدًا وسيتوجب أن تتحملها السلطة القضائية مقدمة الطلب.**

بدلاً من تقديم الطلب للحصول على المحضر الكامل للمحاكمة، من الممكن تقديم الطلب للحصول على جزء صغير من المحضر والذي يطلق عليه اسم **ملاحظات إصدار المحكومية** وهو الجزء النهائي من المحاكمة الذي يلخص فيه القاضي في محكمة التاج مجريات القضية عند إصداره المحكومية بحق المدعى عليه. وعلى الرغم من ذلك فلا تعتبر هذه الملاحظات بمثابة التلخيص الخطي الرسمي في الولايات القضائية الأخرى وسيتفاوت مستوى التفصيل الذي يقدمه القاضي (على سبيل المثال، حول ظروف ارتكاب الجريمة والسلوك الذي تصرفه المدعى عليه) من قضية إلى أخرى.

ويمكن العثور على المزيد من التفاصيل حول الحصول على المحاضر بما في ذلك التكاليف في نموذج.EX107

يُرجى العلم بأنه لا تعتبر محكمة الصلح (التي يتم البدء في النظر في جميع القضايا الجنائية فيها) بأنها المحكمة التي تحتفظ بالسجلات وبالتالي فلن يتم العثور في محاكم الصلح على محاضر المحاكمات حول جميع القضايا التي تنظر فيها محاكم الصلح.

العملية المتبعة في إسكتلندا

يمكن الحصول على محضر الإجراءات القضائية في قضايا الجرائم الخطيرة فقط، وذلك عند توجيه لائحة الاتهام بحق المتهم أثناء مثوله أمام القاضي أو الشريف في المحكمة المحتوية على هيئة المحلفين. وعلى الرغم من ذلك، فيعتبر محضر مجريات المحاكمة من ممتلكات المحكمة ويتوجب تقديم الطلب للحصول على هذه المحاضر إلى المحكمة ذات العلاقة. **وستكون تكلفة الحصول على محاضر المحاكمات باهظة جدًا وسيتوجب أن تتحملها السلطة القضائية مقدمة الطلب.**

تقديم الطلب للحصول على محاضر المحاكات أو ملاحظات إصدار المحكوميات
✓ نسخة من تقرير نظام معلومات السجل الجنائي في المملكة المتحدة UK-CRIS إذا كانت الجهة مقدمة الطلب هي أحد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويتوجب إدراج المعلومات التالية إذا كانت الجهة مقدمة الطلب هي أحد الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: • اسم المحكمة ذات العلاقة. • تاريخ انعقاد جلسة الاستماع. • تاريخ النطق بالمحكومية.
✓ التأكيد الخطي المكتوب باللغة الإنجليزية حول أهمية الحصول على هذا الدليل.
✓ **التأكيدات الخطية المكتوبة باللغة الإنجليزية بأنه ستقوم السلطة مقدمة الطلب بدفع كافة التكاليف المترتبة على الحصول على هذا الدليل**

- في حالة عدم استلام التأكيدات في الوقت المحدد لتقديم الطلب، فمن المرجح أن يتأخر الحصول على الرد بشكل كبير.

نقل السجين نقلاً مؤقتًا لخدمة الأهداف المتعلقة بالتحقيق

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
نقل السجين نقلاً مؤقتًا	X	✓

بموجب ما ورد في المادة الخامسة من قانون التعاون الدولي في العدالة الجنائية الصادر في عام 1990 فيمكن نقل السجين في المملكة المتحدة **نقلاً مؤقتًا** إلى خارج المملكة المتحدة للمساعدة في إجراء الملاحقات القضائية والتحقيقات الجنائية الجارية في الدولة الخارجية. ولا يمكن نقل السجناء من المملكة المتحدة إلا بعد الحصول على موافقة السجين. ويتوجب إرسال طلبات النقل المؤقت للسجناء إلى السلطة المركزية (يُرجى الاطلاع على المزيد من التفاصيل أدناه).

وقبل الموافقة على نقل السجين، يتوجب على السلطة المركزية ذات العلاقة أن تكون مقتنعة بعدم وجود الحاجة إلى تواجد السجين في المملكة المتحدة لخدمة الأهداف المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية، وبأنه لن يؤدي نقل السجين إلى إطالة فترة اعتقال السجين.

وإذا تم التوصل إلى الاتفاق مع السلطة مقدمة الطلب حول نقل السجين، فيتوجب على السلطة المركزية اتخاذ الترتيبات التالية:

- نقل السجين المحتجز إلى نقطة المغادرة في المملكة المتحدة وتوصيله إلى حيازة الشخص الذي يمثل السلطة مقدمة الطلب.
- اصطحاب السلطة مقدمة الطلب السجين عند عودته إلى المملكة المتحدة.
- النقل اللاحق للسجين المحتجز من نقطة الوصول في المملكة المتحدة إلى مكان الاحتجاز.

يتوجب أن تتحمل السلطة مقدمة الطلب التكاليف المترتبة على اصطحاب وإيواء السجناء من نقطة المغادرة في المملكة المتحدة حتى عودة السجناء إلى المملكة المتحدة.

ستقوم السلطة المركزية بالتنسيق مع خدمات السجن ذات العلاقة في **إنجلترا وويلز وإسكتلندا وإيرلندا الشمالية** لضمان أخذ السجين إلى نقطة المغادرة في المملكة المتحدة ثم إعادته إلى الاحتجاز في السجن عند إكمال السلطة مقدمة الطلب إجراءاتها.

يعتبر نقل السجين إلى الدولة مقدمة الطلب بأنه نقلاً مؤقتًا. ويستمر الالتزام بإعادة الشخص إلى المملكة المتحدة حتى إذا كان السجين من مواطني الدولة مقدمة الطلب. ويجب تقديم التأكيدات بأنه سيتم نقل السجين نقلاً مؤقتًا وبأنه لا يتوجب على المملكة المتحدة تقديم طلب تسليم السجين لضمان إعادته إلى المملكة المتحدة.

العملية المتبعة في إنجلترا وويلز

يتوجب تقديم إخطار مسبق **بثلاثة أسابيع على الأقل** إلى خدمة السجون وإعادة التأهيل لجلالة الملك (HMPPS)لاتخاذ الترتيبات المتعلقة بنقل السجين من السجون **الإنجليزية أو الويلزية** إلى نقطة المغادرة. حيث يتم إجراء عمليات النقل بين السجون بواسطة حجز وسائل المواصلات مسبقًا وبالتالي فيتوجب تقديم الإخطار المسبق المتعلق بهذا الطلب. ويمكن العثور على المزيد من المعلومات هنا.

تفاصيل الاتصال المتعلقة بخدمة السجون وإعادة التأهيل لجلالة الملك(HMPPS)
✓ البريد الإلكتروني: **crossbordertransfers@justice.gov.uk** :

✓ العنوان:
Cross Border Transfer Section
HM Prison and Probation Service
Post Point 1.22, 1st Floor
Southern House
Croydon
CR0 1XG

العملية المتبعة في إيرلندا الشمالية

عند تقديم الطلب لنقل السجين الموجود في السجن في إيرلندا الشمالية، ستقوم خدمة السجن في الولاية القضائية بإدارة عملية نقل السجين وفقًا لتعليماتها التشغيلية. وللحصول على المزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع خدمة السجون في إيرلندا الشمالية التي تشكّل جزءًا من وزارة العدل في إيرلندا الشمالية.

العملية المتبعة في إسكتلندا

عند تقديم الطلب لنقل السجين الموجود في السجن في إسكتلندا، يتوجب إرسال الطلب إلى مكتب التاج البريطاني Crown Office الذي سيقوم بالتنسيق مع خدمة السجون الإسكتلندية. وعند التوصل إلى الاتفاق، ستقوم خدمة السجون الإسكتلندية بتنفيذ الطلب. ويتوجب تقديم الإخطار المتعلق بطلب نقل السجين إلى خدمة السجون الإسكتلندية قبل ثلاثة أسابيع على الأقل لاتخاذ الترتيبات المتعلقة بنقل السجين من السجون الإسكتلندية إلى نقطة المغادرة.

وعلى الرغم من ذلك، نظرًا للتكلفة وموارد الموظفين وتقييم المخاطر لضمان سلامة أفراد العامة عند نقل سجين عبر الحدود، ينبغي النظر حول إمكانية تقديم السجين لشهادته ودليله عبر الإنترنت أو أن يقدم السجين دليله وشهادته أمام المحكمة الإسكتلندية المؤلفة من النيابة والدفاع وقاضي الولاية القضائية العائدة للدولة الطالبة.

وللحصول على المزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع وحدة التعاون الدولي في مكتب التاج البريطاني Crown Office لمعرفة الترتيبات العملية المتعلقة بإعادة السجين إلى خدمة السجون الإسكتلندية.

تفاصيل الاتصال مع خدمة السجون الإسكتلندية

✓ رقم الهاتف: **+44 131 244 8745**
✓ العنوان:
Scottish Prison Service Headquarters
Communications Branch
Room G20
Calton House
Redheughs Rigg
Edinburgh
EH12 9HW

النقل المؤقت للسجناء إلى الدولة مقدمة الطلب للمساعدة في إجراء التحقيق

✓ التواريخ التي يتوجب أن يتواجد فيها السجين خارج المملكة المتحدة مع ذكر تواريخ البدء في المثول أمام المحكمة أو للمشاركة في الإجراءات القضائية الأخرى وكذلك التواريخ المرجحة لانتهاء انعقاد جلسات المحكمة والإجراءات القضائية التي يتوجب على السجين المشاركة فيها.

- ✓ ذكر المعلومات حول الهدف وراء الحصول على موافقة السجين ليتم نقله خارج المملكة المتحدة، واقتناع السلطات في المملكة المتحدة بأنه سيتم عقد الاتفاقيات لحجز السجين في الاحتجاز الآمن على سبيل المثال:
  - فيما إذا سيحصل السجين على الحصانة حول تعرضه للملاحقة القضائية حول الجرائم السابقة.
  - التفاصيل المتعلقة بالترتيبات المقترحة لاستلام السجين من الدولة مقدمة الطلب وإعادته إلى المملكة المتحدة.
  - التفاصيل المتعلقة بنوع المسكن المؤمن الذي سيتم احتجاز السجين فيه أثناء تواجده في الدولة مقدمة الطلب.
  - التفاصيل المتعلقة بخدمة الاصطحاب المتوفرة خارج المملكة المتحدة، فيما يتعلق بنقل السجين من وإلى مكان إقامته المؤمن الموجود في الدولة مقدمة الطلب..

نقل السجين لخدمة الأهداف المتعلقة بقضاء الفترة المتبقية من محكومية السجن المفروضة عليه (بالنسبة للسجناء غير الخاضعين إلى النقل بموجب طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة *MLA*)

لا تتعامل السلطات المركزية الحاصلة على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة MLA مع الطلبات المتعلقة بنقل السجناء لخدمة الأهداف المتعلقة بضمان قضاء السجناء الفترة المتبقية من محكومية السجن المفروضة عليهم أو أية طلبات أخرى غير خاضعة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA.

ويمكن العثور على المزيد من التفاصيل حول إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية وإسكتلندا هنا .

العينات المأخوذة من المناطق الحساسة وغير الحساسة من الجسم (بما في ذلك الحمض النووي DNA)

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
العينات التي يتم الحصول عليها من المناطق الحساسة من الجسم والعينات التي يتم الحصول عليها من المناطق غير الحساسة من الجسم	✓	✓

تستطيع المملكة المتحدة النظر في الطلب المقدم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA فيما يتعلق بالعينات المأخوذة من المناطق الحساسة من الجسم، وعلى الرغم من ذلك فلا تمتلك المملكة المتحدة أي صلاحية على إجبار الفرد على تقديم العينات.

الحمض النووي DNA

يتم الاحتفاظ بتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المتعلقة بهويات الأشخاص بناءً على الحمضDNA النووي في قاعدة بيانات الحمض النووي DNA في المملكة المتحدة وذلك وفقًا لما ورد في المادة الثانية من الجزء الثالث من اتفاقية التعاون والتجارة البريطانية الأوروبية.TCA وسيتعامل ديوان مكافحة الجريمة الدولي في المملكة المتحدة UKICB ووكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCAمع تبادل المعلومات على أساس التعاون القائم بين جهات تنفيذ القانون. وسيتم التزويد بالمعلومات بموجب هذه الآلية على أساس **المعلومات الاستخبارية فقط.**

وعند النظر خارج البيانات التي يتم تبادلها بموجب الآلية المتبعة في اتفاقية التعاون والتجارة البريطانية الأوروبية TCA، **لن يتم عادةً نقل** هوية الحمض النووي DNA الموجود بحوزة المملكة المتحدة إلى الخارج باعتباره جزءًا من الطلب المقدم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLAولخدمة الأهداف المتعلقة بمطابقة هوية الشخص مع هوية الأشخاص المتواجدين في مسرح الجريمة وذلك بموجب الطلب المقدم من الدولة مقدمة الطلب. إذا تم تقديم الطلب المتعلق بمطابقة الحمض النوويDNA ، فيتوجب

أن ترسل السلطة مقدمة الطلب هوية مسرح الجريمة إلى المملكة المتحدة لإجراء عمليات المطابقة. وسيساعد هذا الأمر في التحقق من صحة هذا الأمر بالنسبة للشخص المعني وكافة الهويات الأخرى الموجودة في قاعدة بيانات الحمض النووي DNA الوطنية في المملكة المتحدة. ويمكن تقديم هذا النوع من الطلبات على أساس التعاون ما بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون.

وعلى الرغم من ذلك، وفي بعض القضايا، توافق المملكة المتحدة على نقل هوية الحمض النووي DNA الموجود في المملكة المتحدة إلى الخارج، ويمكن النظر حول الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA على أساس فردي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ضرورة ومناسبة الطلب المقدم. ويجب أن تذكر الدولة مقدمة الطلب فيما إذا يتوجب الحصول على الحمض النووي DNA بصفته الدليل وذكر جميع المتطلبات المتوجب تلبيتها لضمان قبولها.

بصمات الأصابع

كما هو الحال بالنسبة للحمض النووي DNA، ستقوم المملكة المتحدة عادةً بإجراء المقارنات مع علامات مسرح الجريمة الموجودة خارج المملكة المتحدة. وبالتالي يتوجب على السلطة مقدمة الطلب إرسال علامات الجريمة إلى المملكة المتحدة لإجراء المقارنات مع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات في المملكة المتحدة. ويمكن تقديم هذا النوع من الطلبات على أساس التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون.

وعلى الرغم من ذلك، فبالنسبة إلى جميع الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA فيما يتعلق بالحصول على سجلات بصمات الأصابع الموجودة في المملكة المتحدة، سيتم النظر في هذه الطلبات على أساس فردي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ضرورية ومناسبة الطلب. ويتوجب على الدولة مقدمة الطلب أن تذكر فيما إذا سيتم استخدام سجلات بصمات الأصابع بصفتها الدليل، وذكر جميع المتطلبات المتوجب تلبيتها لضمان قبولها.

ويتوجب على الدول مقدمة الطلب على الدوام النظر فيما إذا من الممكن الحصول على سجلات بصمات الأصابع أو الحمض النووي DNA على أساس التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بدلاً من الاعتماد على أساس الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA. ويتوجب إرسال الطلبات المرسلة إلى الجهات القائمة على تنفيذ القانون عبر الشرطة الدولية (الإنتربول).

الضباط الأجانب في المملكة المتحدة

إذا رغب الضباط العاملين في الدولة مقدمة الطلب التواجد أثناء تنفيذ الطلب المقدم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA، على سبيل المثال، المشاركة في التفتيش أو التواجد أثناء إجراء مقابلة التحقيق مع الشاهد، فيتوجب أيضًا تقديم الطلب للحصول على هذه الأمور في الطلب المقدم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA. ويتوجب أن تتخذ السلطة المركزية القرار المناسب مع السلطة القائمة على تنفيذ الطلب في المملكة المتحدة.

ويتوجب أن تقدم السلطة مقدمة الطلب الأسباب المتعلقة بضرورة تواجد ضباط الدولة مقدمة الطلب عند تنفيذه. وقد يكون من المفيد تواجد ضباط التحقيق، على سبيل المثال:

- إذا كانت القضية معقدة جدًا، أو
- إذا كان الطلب المقدم لإجراء التفتيش والحيازة.

وعلى الرغم من ذلك، في حالة عدم وجود سبب مبرر لتواجد الضابط من الدولة مقدمة الطلب، سيتم رفض الطلب.

وحتى إذا تمت الموافقة على وجود الضباط، وإذا تم تنفيذ الطلب بنجاح، فلن يتم إعطاء الضباط المتواجدين عند تنفيذ الطلب الدليل على نحو تلقائي. وعلى الرغم من ذلك، فقد تكون الطريقة العملية في بعض الحالات بأن يتم نقل الدليل بواسطة الضباط المصاحبين. ويتوجب في هذه الحالة أن تطلب الشرطة في المملكة المتحدة الحصول على الإذن من السلطة المركزية في المملكة المتحدة للقيام بذلك.

إخطار المملكة المتحدة حول سفر ضباط إنفاذ القانون الى المملكة المتحدة

يتوجب إعلام قوة الشرطة المحلية في المملكة المتحدة مقدمًا إذا كان من المتوقع حضور ضباط تنفيذ القانون من الدولة مقدمة الطلب إلى المملكة المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، وفي حالة عدم مقدرة الدولة مقدمة الطلب التواصل أو تحديد قوة الشرطة المحلية، تستطيع وكالة مكافحة الجريمة الوطنيةNCA تقديم المساعدة وإرسال الإخطار إلى قوة الشرطة ذات العلاقة.

يتوجب أيضًا إعلام قوة الشرطة المحلية في المملكة المتحدة مقدمًا إذا كان من المتوقع حضور ضباط تنفيذ القانون من الدولة مقدمة الطلب إلى المملكة المتحدة لإجراء الأعمال الرسمية **حتى إذا كانت لا تتعلق هذه الأعمال مع الطلب المقدم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلةMLA** ..

قبل السفر إلى المملكة المتحدة، يتوجب أن يتحقق الضباط في الدولة مقدمة الطلب من المواقع الإلكترونية الحكومية في المملكة المتحدة ذات العلاقة، على سبيل المثال:

- بالنسبة للدخول إلى المملكة المتحدة :(www.gov.uk)
- بالنسبة للوظائف المؤهلة للحصول على إعفاء السفر المتعلق بفيروس الكورونا (COVID-19): (www.gov.uk)
- بالنسبة إلى السفر الدولي وكيفية القيام بالحجر الصحي المتعلق بفيروس الكورونا (COVID-19): (www.gov.scot)

نقل أو تسليم إجراء الملاحقات القضائية

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
نقل أو إرسال الملاحقات القضائية	X	✓

يتوجب إجراء الملاحقات القضائية في الولاية القضائية التي وقعت فيها أغلب الأعمال الإجرامية المتعلقة بالقضية أو، إذا تعذر القيام بذلك أو في حالة إمكانية التعرض للضرر جراء القيام بذلك. ومن الناحية العملية، لا تتوافق أنظمة القانون العام في المملكة المتحدة المتعلق بالإجراءات القضائية وفحص الشاهد عبر الإنترنت مع عملية نقل أو تسليم إجراءات الملاحقات القضائية من ولاية قضائية إلى أخرى.

ولا تعتبر المملكة المتحدة من الدول الموقعة على اتفاقية مجلس أوروبا حول نقل أو تسليم إجراءات الملاحقات القضائية في المسائل الجنائية المبرمة في عام 1959 والتي تنص بأنه تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحقها بعدم تطبيق المادة *21*.

ويتم اتخاذ القرار حول الطلبات الواردة لنقل أو تسليم إجراءات الملاحقات القضائية إلى المملكة المتحدة على أساس فردي.

ملاحظة: لا يعتبر الحساب البنكي في المملكة المتحدة بأنه الوصلة الكافية لنقل أو تسليم إجراءات الملاحقات القضائية إلى المملكة المتحدة.

طلبات نقل أو تسليم الإجراءات القضائية
✓ يجب أن يتم اعتبار الجريمة المرغوب النظر فيها في الإجراءات القضائية الجنائية بأنها جريمة جنائية في المملكة المتحدة والدولة مقدمة الطلب.
✓ يتوجب وجود دليل حول وجود صلة واضحة مع المملكة المتحدة.

✓ يتوجب تقديم الطلب في أسرع وقت ممكن قدر الإمكان. ويتوجب تقديم الشروحات المتعلقة بأي تأخير غير منطقي (يزيد عن 5 سنوات) في تقديم الطلب.
✓ يجب ألا يكون الطلب ذا أهمية دنيا (يُرجى الاطلاع على **الجزء الثاني** من هذه الإرشادات).
✓ يجب ترجمة الطلب إلى اللغة الإنجليزية (بما في ذلك الوثائق الداعمة للطلب).

إذا تم قبول الطلب، فستتم إحالته إلى قوة الشرطة ذات العلاقة أو وكالة تنفيذ القانون، وسيتم إعطاء القضية نفس الوضعية والأولوية المعطاة للقضايا المحلية المشابهة.

ويعتبر الأمر متروكًا للشرطة أو وكالة تنفيذ القانون في **إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية** في اتخاذ القرار فيما إذا يتوجب إجراء التحقيق حول هذه القضية أم لا.

وبالنسبة إلى **إسكتلندا**، سيأمر مكتب التاج البريطاني Crown Office أن تبدأ الشرطة بإجراء عملية التحقيق ويتوجب النظر في نتائج التحقيق قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بإجراء الملاحقة القضائية أم لا.

نقل تقارير الجريمة

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
نقل أو إرسال تقارير الجريمة	✓	X

يتوجب نقل تقارير الجريمة إلى المملكة المتحدة على أساس التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون وعبر قنوات الشرطة الدولية (الإنتربول).

يشير نقل تقرير الجريمة إلى المملكة المتحدة إلى الوضع الذي تختار فيه ضحية الجريمة المرتكبة في المملكة المتحدة إبلاغ السلطات الموجودة في الدولة التي تقيم فيها بدلاً من إبلاغ السلطات الموجودة في المملكة المتحدة حول وقوع الجريمة. وتوجد العديد من الأسباب الداعية للقيام بذلك والتي قد تشتمل على العوائق اللغوية، وعدم استيعاب ضحية الجريمة للنظام القانوني المعمول به في المملكة المتحدة أو بسبب الضيق أو الصدمة التي تعرضت إليها ضحية الجريمة جراء ارتكاب الجريمة. ويتم تطبيق الاستثناء في نقل تقارير الجريمة فيما يتعلق بإرسال تفاصيل الجريمة المزعومة إلى المملكة المتحدة لتنظر فيها الشرطة التي ستقوم بإجراء التحقيق حولها.

التبادل التلقائي للمعلومات

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الهيئات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
تبادل المعلومات التلقائي	✓	✓

إذا امتلكت الدولة المعلومات المتعلقة بالجريمة الجنائية التي قد تكون تتعلق بالمملكة المتحدة أو تتعلق بوجود مخاوف حول ارتكاب الجريمة في المملكة المتحدة، فمن الممكن أن تحصل السلطة المركزية على هذه المعلومة، وإذا قبلت السلطة المركزية هذه المعلومة، فستقوم بإرسالها إلى هيئة تنفيذ القانون ذات العلاقة. وتعتبر هذه العملية ممكنة بموجب ما ورد في بعض اتفاقيات

الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف. ويمكن أيضًا تبادل المعلومات التلقائي عبر التعاون القائم بين جهات تنفيذ القانون وعبر وكالة مكافحة الجريمة الوطنية .NCA

الشرطة الأوروبية Europol أو العدالة الأوروبية Eurojust

في القضايا العاجلة، قد تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإرسال المعلومات على نحو تلقائي عبر الشرطة الأوروبية Europol أو العدالة الأوروبيةEurojust تماشيًا مع البنود الواردة في اتفاقية التعاون والتجارة المبرمة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

النصب والاحتيال

Action Fraud هو مركز الإبلاغ الوطني عن جرائم النصب والاحتيال والجرائم الإلكترونية حيث يتم الإبلاغ عن تعرض شخص ما إلى عمليات النصب والاحتيال أو الجرائم الإلكترونية في **إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية.**

ويمكن تقديم البلاغات عن ارتكاب الجرائم بمختلف اللغات وذلك عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني http://www.actionfraud.police.uk/languages

وبالنسبة إلى جرائم النصب والاحتيال المرتكبة في **إسكتلندا**، فيُرجى إبلاغ شرطة إسكتلندا مباشرةً عن وقوع هذه الجرائم.

فرق التحقيق المشتركة

فرق التحقيق المشتركة(JIT) هي الاتفاقية الخطية المبرمة بين دولتين أو أكثر لإجراء التحقيق لخدمة هدف محدد وضمن فترة زمنية محددة وذلك لإجراء الملاحقات القضائية في دولة واحدة أو أكثر.

تسمح فرق التحقيق المشتركة JIT بتبادل المعلومات بين أفراد الفريق من الدول المختلفة دون الحاجة إلى إرسال رسالة الطلب الرسمية، وبالتالي فإنها تعتبر وسيلة بديلة عن استخدام الطلب للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA. وتشتمل الفوائد المتعلقة بإنشاء فرق التحقيق المشتركة JIT على ما يلي:

- ✓ يتم إحراز التقدم في التحقيقات الموازية على نحو طردي أو متزايد: وذلك عن طريق التوصل إلى الاتفاق حول موقع إجراء الملاحقة القضائية، وأيام الإجراءات المشتركة وتبادل المعلومات على نحو مبسط.
- ✓ الكفاءة: تجنب الحاجة نحو استخدام قنوات تقديم الطلبات للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA البطيئة في تبادل المعلومات (حيث سيؤدي هذا الأمر إلى التوصل إلى الكفاءة اللازمة بالنسبة للوقت والتكاليف والمصادر) والمقدرة على تبادل المعلومات ضمن الوقت الحقيقي أو الحالي.
- ✓ التمويل: يتوفر التمويل المقدم من العدالة الدولية Eurojust لإنشاء فرق التحقيق المشتركة JIT في كافة الدول إذا كانت تعمل فرق التحقيق المشتركة JIT مع دولة واحدة فقط على الأقل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ويغطي هذا التمويل تكاليف السفر والترجمة والمعدات)
- ✓ مشاركة أي دولة من الدول في العالم (شريطة تواجد الأساس القانوني الضروري للقيام بذلك).

يمكن إنشاء فرق التحقيق المشتركة JIT التي تشارك فيها المملكة المتحدة باستخدام أداة واحدة قابلة للتطبيق بشكل متبادل:

- المادة 20 من البروتوكول الثاني الإضافي من المعاهدة الأوروبية للمساعدة المتبادلة في القضايا الجنائية المبرمة في عام 1959.
- المادة 19 من معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول .("UNTOC")

- المادة 9 من معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.
- المادة 49 من معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .(UNCAC)

ولقد وظفت العدالة الأوروبية Eurojust خبرتها في صياغة والتفاوض حول فرق التحقيق المشتركة JITs وتعتبر أيضًا العدالة الأوروبية بصفتها مصدرًا محتملا لتمويل فرق التحقيق المشتركةJITs للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن المستحسن قيام المدعي العام أو المحاكم التي تفكر باستخدام فريق التحقيق المشتركة JIT مع المملكة المتحدة باستشارة المكتب الوطني الموجود في العدالة الأوروبية Eurojust لمناقشة القضية المقترح تقديمها بالتفصيل.

الجزء الرابع: استرداد الأصول وإجراء التحقيقات المالية

يوضح هذا القسم تفاصيل أشكال المساعدة التي يمكن أن تقدمها المملكة المتحدة فيما يتعلق باسترداد الأصول وإجراء الاستفسارات المالية.

قد تجد السلطات الخارجية كتيب استرداد الأصول: دليل للممارسين، الإصدار الثاني، المنشور في مبادرة استرداد الأصول المسروقة التابعة للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بأنه مصدر مفيد فيما يتعلق بقضايا استرداد الأصول.

تعقب حركة الأصول

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول	التعاون القضائي
تعقب حركة الأصول	✓	X

يجب إجراء جميع عمليات تعقب حركة الأصول أو تحديد الأصول على أساس التعاون القائم بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون من خلال الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة أو غيرها من الجهات المستخدمة والمتعاونة في تنفيذ القانون بين الدول على سبيل المثال شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول CARIN. ويعتبر من المهم التمييز بين تعقب حركة الأصول وطلب الحصول على معلومات إثباتية حول ملكية وقيمة الأصول الموجودة في المملكة المتحدة (انظر أدناه).

يُرجى الملاحظة بأنه **لا يوجد سجل مركزي للحسابات المصرفية في المملكة المتحدة.** ويجب طلب الحصول على المعلومات حول موقع وملكية الحسابات المصرفية، حيثما أمكن، على أساس التعاون بين الجهات القائمة على تنفيذ القانون بين الدول وذلك قبل تقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA.

يُرجى الاطلاع على **الجزء الثالث** من هذه الإرشادات للحصول على المعلومات حول كيفية الحصول على دليل الحسابات البنكية من خلال تقديم الطلب أمام المحكمة للحصول على الأمر القضائي حول تقديم المواد بصفتها أدلة في القضية، ويُرجى الاطلاع على الأقسام أدناه المتعلقة بتقديم الطلبات للحصول على الأمر القضائي لتقييد ومصادرة الأصول.

تتمتع المملكة المتحدة بمجموعة من سلطات التحقيق للحصول على الأدلة لخدمة الأغراض الحصرية المتعلقة بالتحقيق في استرداد الأصول (سواء على أساس الإدانة أو عدم الإدانة). ويعتبر من المهم الأخذ بعين الاعتبار بأنه ستقرر الوكالات التنفيذية في المملكة المتحدة وستختار سلطة التحقيق الأكثر ملاءمة لتنفيذ طلب الحصول على الأدلة في تحقيقات استرداد الأصول.

قد يتم طلب الحصول على الدليل لخدمة الأغراض المتعلقة بالتحقيق الجنائي الأساسي، والذي يمكن استخدامه بعد ذلك في أي تحقيق أو إجراءات متعلقة باسترداد الأصول إذا تم الحصول على الموافقة، أو إذا تم ذكر الاستخدام المستقبلي للدليل في الطلب المقدم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. MLA

الأمر القضائي بتجميد الأصول أو تقييد الأصول في الإجراءات القضائية الجنائية

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون القائم بين الجهات التنفيذية للقانون بين الدول	التعاون القضائي
تجميد الأصول	X	✓

طلبات تجميد الأصول

(ليس بموجب الإجراءات الموضحة في الباب الحادي عشر من اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، انظر أدناه)

يعتبر الهدف من وراء تقديم طلب تجميد الأصول هو الحفاظ على قيمة الأصول الموجودة في المملكة المتحدة لمصادرتها (يُعرف هذا النوع من التجميد في المملكة المتحدة باسم "التقييد"). وقبل تقديم الطلب لتجميد الأصول الموجودة في المملكة المتحدة، يجب إكمال الأمور التالية لضمان اشتمالها على المعلومات ذات الصلة في طلب التقييد:

قبل تقديم طلب تجميد الأصول:

- استخدام التعاون القائم بين وكالات تنفيذ القانون بين الدول عبر وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA ومركز التنسيق الدولي لمكافحة الفساد والنصب والاحتيال IACCC(بالنسبة إلى قضايا الاحتيال الكبرى) أو الشبكات الدولية لاسترداد الأصول على سبيل المثال شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول CARIN للتعرف وتحديد وتعقب حركة الأصول في المملكة المتحدة (يُرجى الاطلاع أعلاه).

- استخدام الطلب حسب ما تقتضيه الضرورة لاستخدام طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA للحصول على **الدليل** المتعلق بالأصول في المملكة المتحدة (على سبيل المثال للحصول على الدليل المتعلق بالبنوك وذلك على النحو المذكور أعلاه).

عند الحصول على هذه المعلومة، يمكن تقديم طلب تجميد الأصول إلى المملكة المتحدة بواسطة السلطة المركزية في المملكة المتحدة. ويُرجى الملاحظة بأنه يتوجب عند تقديم طلبات تجميد الأصول التأكد من **ازدواجية الإجرام**. ويتوجب ذكر الأمور التالية في الطلب المقدم:

عند تقديم الطلب للحصول على أمر تقييد الأصول، فيتوجب التزويد أو تأكيد الأمور التالية:
✓ وجود الازدواجية في الإجرام.
✓ تفاصيل التحقيق الجنائي الجاري **(غير المكتمل)** في جريمة حيازة الأموال أو جريمة غسيل الأموال أو الإجراءات القضائية المتخذة في الدولة مقدمة الطلب (يُرجى الملاحظة بأنه لا يعتبر من الضروري توجيه الاتهامات إلى المتهم قبل تقديم الطلب أو إصدار المحكمة المحلية قرار تجميد الأصول المحلية.
✓ ذكر الحقائق المادية في القضية بما في ذلك الدفاع أو الشروحات التي يقدمها المدعى عليه أو المشتبه به حول ملكية الأصول أو موقع الأصول.
✓ شرح السبب المنطقي للاعتقاد باستفادة المدعى عليه أو الشخص المتهم المسمى في الطلب المقدم (أو حصول المدعى عليه أو الشخص المتهم المسمى في الطلب المقدم على الفائدة) جراء سلوكه الإجرامي (يُرجى الملاحظة بأنه يعتبر الاختبار المتوجب تطبيقه هو وجود الاشتباه المعقول في مرحلة التحقيق).
✓ شرح الأسباب المنطقية للاعتقاد بضرورة استخدام الممتلكات لتلبية الأمر الخارجي الذي تم إصداره أو قد يتم إصداره.
✓ شرح الأسباب المتعلقة بضرورة صدور الأمر القضائي، مع ذكر الشرح بأنه سيساعد الحصول على الأمر القضائي بأن تنظر المحكمة فيما إذا كانت توجد أية مخاطر حقيقية حول إمكانية تبديد أو التصرف بالممتلكات في حالة عدم صدور الأمر القضائي.
✓ اسم وعنوان وجنسية وتاريخ الميلاد ومكان الولادة والموقع الحالي للمشتبه به أو المدعى عليه الذي أدى سلوكه الإجرامي إلى اتخاذ الإجراءات القضائية المتعلقة بالمصادرة المتوقع تنفيذها.
✓ ذكر التفاصيل المتعلقة بالممتلكات التي سيتم تقييدها في المملكة المتحدة، والأشخاص الذين توجد هذه الممتلكات بحوزتهم، والعلاقة الرابطة بين المشتبه به والممتلكات (ويعتبر هذا الأمر هامًا إذا كانت توجد الممتلكات المرغوب تقييدها بحوزة أو باسم طرف ثالث، على سبيل المثال، شركة ما أو شخص آخر)

- ✓ يتوجب الذكر فيما إذا تم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية (بما في ذلك المساعدة في تعقب حركة الأصول). وإذا تم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية، فيُرجى ذكر تفاصيل السلطات البريطانية المشاركة، وتفاصيل المساعدة التي تم الحصول عليها. وفي حالة عدم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية أو في حالة عدم تقديم الطلب للحصول على المساعدة في القضية، فيتوجب ذكر سبب هذا الأمر بمنتهى الوضوح.
- ✓ يُرجى ذكر تفاصيل أية أوامر صادرة عن المحكمة في الدولة مقدمة الطلب بحق المشتبه به فيما يتعلق بممتلكاته، ويتوجب تقديم نسخة مصدقة حسب الأصول عن الأمر القضائي ذي العلاقة ويتوجب أن يصادق عليه القاضي أو قاضي الصلح أو الموظف في المحكمة ذات الاختصاص في الدولة مقدمة الطلب أو الموظف المسؤول في الدولة مقدمة الطلب. إذا لم تصدر المحكمة أي أمر قضائي بحق المشتبه به فيما يتعلق بممتلكاته، فيتوجب ذكر سبب هذا الأمر بمنتهى الوضوح (ويُرجى الملاحظة بأنه لا يعتبر من الضروري إصدار المحكمة المحلية أمرًا قضائيًا محليًا لتجميد الممتلكات في المملكة المتحدة).
- ✓ ذكر التفاصيل المختصرة عن كافة الممتلكات المعروف بأنه يملكها المشتبه به خارج المملكة المتحدة.
- ✓ يُرجى الذكر بمنتهى الوضوح فيما إذا يتوجب تقييد الممتلكات في المملكة المتحدة بسبب عدم وجود ممتلكات أو أصول كافية في أي مكان آخر. وإذا تبين وجود ممتلكات أو أصول في موقع آخر ولكن لا يمكن تجميدها، فيتوجب أن تذكر السلطة مقدمة الطلب السبب وراء ذلك بمنتهى الوضوح.
- ✓ يُرجى الذكر بوضوح فيما إذا كنت معارضًا أو مؤيدًا بإصدار المحاكم في المملكة المتحدة أمرها القضائي الذي يسمح للمدعى عليه بالوصول إلى الأموال المقيدة لاستخدامها في تغطية مصاريفه المعيشية والقانونية **وفيما إذا كنت راضيًا بأن تقيم المحكمة في المملكة المتحدة المبلغ المعقول الذي يستطيع المدعى عليه استخدامه.**

وقد لا تتمكن المحكمة في حالة غياب هذه المعلومات أن تصدر الأمر القضائي لتجميد الأصول بشكل فعال. ولا يعتبر من الضروري بأن يصدر الأمر القضائي المحلي لتجميد الأصول قبل تقديم الطلب إلى المملكة المتحدة بتجميد الأصول.

وإذا تم قبول الطلب، ستنظر وستقرر السلطة المركزية حول السلطة التنفيذية ذات العلاقة لتنفيذ الطلب. وستنظر السلطة التنفيذية في الطلب قبل أن تقدم الطلب أمام المحكمة للحصول على الأمر القضائي لتجميد الأصول (والذي يُعرف في المملكة المتحدة باسم أمر تقييد) وذلك وفقًا لما ورد في قانون عوائد الجريمة الصادر عام 2022 والأمر القضائي المتعلق بالطلبات والأوامر القضائية الخارجية الصادر في عام 2005 والمادة 447 من قانون عوائد الجريمة الصادر في عام 2002.

قد تقوم خدمة الملاحقة القضائية (النيابة) في التاج البريطاني CPSأو المدعي العام في مكتب جرائم النصب والاحتيال الكبرى أو الخطيرة SFO بالاتصال بك مباشرةً للحصول على المعلومات التكميلية للمساعدة في تقديم الطلبات ذات العلاقة أمام المحاكم في المملكة المتحدة.

وستقدم السلطة التنفيذية التي ستنظر في الطلب جميع الطلبات المناسبة أمام المحكمة للحصول على الأوامر القضائية لتجميد الأصول، وستقوم السلطة التنفيذية بإعلام السلطة مقدمة الطلب في أسرع وقت ممكن عند القيام بذلك.

ويتوجب تقديم نسخة من الأمر القضائي المتعلق بمصادرة الأصول في المملكة المتحدة إلى المشتبه به وأي شخص آخر يتأثر جراء صدور هذا الأمر القضائي في أسرع وقت ممكن. وسيتوجب إعلام المحاكم في المملكة المتحدة بأنه تم القيام بذلك أو قد تقوم المحاكم في المملكة المتحدة بإسقاط الأمر القضائي.

يُرجى الملاحظة: بأنه يجوز أن تقوم المحكمة في المملكة المتحدة بإسقاط الأمر القضائي إذا لم يتم البدء باتخاذ الإجراءات القضائية أو إذا لم يتم تسجيل الأمر القضائي المتعلق بالمصادرة خلال الفترة الزمنية المعقولة. ويجوز أن يقوم المدعي العام في المملكة المتحدة بطلب الحصول على آخر المستجدات والمعلومات على نحو منتظم حول القضية لضمان استمرارية تلبية هذا المتطلب وسيقوم بإعلام السلطة مقدمة الطلب حول كافة العوائق المتعلقة بتنفيذ الأمر القضائي لتجميد الأصول (بما في ذلك إمكانية قيام المحكمة بإسقاط الأمر القضائي).

طلبات تجميد أدوات الجريمة

تغطي أدوات الجريمة كافة الممتلكات التي تم استخدامها أو من المزمع استخدامها في ارتكاب الجريمة. وتنص المادة الرابعة من قانون التعاون الدولي في العدالة الجنائية الصادر في عام 1990 (والأمر القضائي المتعلق بتنفيذ الأوامر القضائية المتعلقة بالمصادرة الخارجية الصادر في عام 2005 (المشار إليه باسم الأمر القضائي للمصادرة الصادر في عام 2005‘) بأن تستطيع المحكمة في المملكة المتحدة إصدار الأمر القضائي المتعلق بالتجميد بناءً على الطلب المقدم من الدولة الخارجية.

وتعتبر متطلبات تجميد أدوات الجريمة مماثلة لمتطلبات تجميد الأصول (انظر أعلاه).

طلبات تجميد الأصول المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

يُرجى الملاحظة: عدم استمرارية تطبيق المملكة المتحدة لبنود قانون الاتحاد الأوروبي حول الاعتراف المتبادل.

يجب تقديم طلبات المساعدة فيما يتعلق بتجميد الأصول بموجب ما ورد في أحكام الباب الحادي عشر من الجزء الثالث من اتفاقية التجارة والتعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ويجب تقديم طلبات تجميد الأصول باستخدام النموذج المناسب على النحو المرفق بطي اتفاقية التجارة والتعاون؛ ويمكن العثور على هذا النموذج هنا. يُرجى ملاحظة أنه يجب استخدام هذا النموذج فقط لطلبات تجميد الأصول، وليس للحصول على الأدلة لدعم تحقيق استرداد الأصول، والتي يجب طلبها بشكل منفصل.

ويتوجب إرسال النموذج إلى السلطات المركزية التالية:

في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية:

إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة:UKCA-AFC@homeoffice.gov.uk

في إسكتلندا:

إلى مكتب التاج البريطاني Crown Office: coicu@copfs.gov.uk

المصادرة ونزع الملكية في الإجراءات الجنائية

نوع المساعدة المطلوبة	التعاون القائم بين الجهات المنفذة في القانون بين الدول	التعاون القضائي
مصادرة الأصول	X	✓

طلبات المصادرة

(ليس بموجب الإجراءات الموضحة في الباب الحادي عشر من اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، انظر أدناه)

المصادرة هي تسجيل وتنفيذ الأمر القضائي الصادر عن الدولة مقدمة الطلب بخصوص الأصول الموجودة في المملكة المتحدة. ويتوجب تقديم طلبات مصادرة الأصول إلى **ازدواجية التجريم**.

عند تقديم الطلب للحصول على الأمر القضائي لمصادرة الممتلكات، يتوجب التزويد أو تأكيد الأمور التالية:
✓ وجود الازدواجية في الإجرام.
✓ التأكد بأنه تمت إدانة الشخص المذكور في الأمر القضائي ولا توجد أي طلبات للطعن في قرار الإدانة.
✓ سريان الأمر القضائي وعدم خضوعه إلى طلبات الطعن.
✓ استمرارية عدم دفع كافة أو جزء من المبلغ المتوجب دفعه في الدولة مقدمة الطلب وذلك بموجب ما ورد في الأمر القضائي، أو استمرارية عدم استرداد كافة أو جزء من الممتلكات في الدولة مقدمة الطلب وذلك بموجب ما ورد في الأمر القضائي.
✓ يهدف الأمر القضائي إلى استرداد الممتلكات أو قيمة الممتلكات التي تم الحصول عليها عند ارتكاب الجريمة (على سبيل المثال، يتوجب احتواء الأمر القضائي الصادر عن المحكمة على النتائج المتعلقة بالممتلكات بصفتها عوائد الجريمة أو تمثل عوائد الجريمة).
✓ إمكانية تنفيذ الأمر القضائي خارج الولاية القضائية العائدة للدولة مقدمة الطلب.
✓ يتوجب أن يتم إرفاق النسخة المصدقة أو الأصلية من الأمر القضائي بطي الطلب.
✓ ذكر الحقائق المادية في القضية بما في ذلك الدفاع أو الشروحات التي يقدمها المدعى عليه أو المشتبه به وكذلك جميع الحقائق التي تم التوصل إليها بعد صدور الأمر القضائي الأولي المتعلق بتجميد الأصول (إذا تم إصداره).
✓ اسم وعنوان وجنسية وتاريخ الميلاد ومكان الولادة والموقع الحالي للمشتبه به أو المدعى عليه الذي أدى سلوكه الإجرامي إلى اتخاذ الإجراءات القضائية المتعلقة بالمصادرة المتوقع تنفيذها.
✓ ذكر التفاصيل المتعلقة بالممتلكات التي سيتم مصادرتها في المملكة المتحدة، والأشخاص الذين توجد هذه الممتلكات بحوزتهم، والعلاقة الرابطة بين المشتبه به والممتلكات (ويعتبر هذا الأمر هامًا إذا كانت توجد الممتلكات المرغوب بمصادرتها بحوزة أو باسم طرف ثالث على سبيل المثال، شركة ما أو شخص آخر).
✓ يتوجب الذكر فيما إذا تم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية (بما في ذلك المساعدة في تعقب حركة الأصول). وإذا تم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية، فيُرجى ذكر تفاصيل السلطات البريطانية المشاركة، وتفاصيل المساعدة التي تم الحصول عليها. وفي حالة عدم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية أو في حالة عدم تقديم الطلب للحصول على المساعدة في القضية، فيتوجب ذكر سبب هذا الأمر بمنتهى الوضوح.
✓ يُرجى ذكر تفاصيل أية أوامر صادرة عن المحكمة في الدولة مقدمة الطلب بحق المشتبه به فيما يتعلق بممتلكاته، ويتوجب تقديم نسخة مصدقة حسب الأصول عن الأمر القضائي ذي العلاقة ويتوجب أن يصادق عليه القاضي أو قاضي الصلح أو الموظف في المحكمة ذات الاختصاص في الدولة مقدمة الطلب أو الموظف المسؤول في الدولة مقدمة الطلب. إذا لم تصدر المحكمة أي أمر قضائي بحق المشتبه به حول تجميد ممتلكاته، فيتوجب ذكر سبب هذا الأمر بمنتهى الوضوح.
✓ ذكر التفاصيل المختصرة عن كافة الممتلكات المعروف بأنه يملكها المشتبه به خارج المملكة المتحدة.

وإذا تم قبول الطلب، ستنظر وستقرر السلطة المركزية حول السلطة التنفيذية ذات العلاقة لتنفيذ الطلب. وستقوم السلطة المركزية بإحالة الطلب إلى السلطة التنفيذية وفقًا لما ورد في قانون عوائد الجريمة الصادر عام 2022 والأمر القضائي المتعلق بالطلبات والأوامر القضائية الخارجية الصادر في عام 2005 والمادة 447 من قانون عوائد الجريمة الصادر في عام.2002 ، وستنظر السلطة التنفيذية في الطلب وستتأكد من تلبية جميع شروطه، ثم ستطلب السلطة التنفيذية من المحكمة تسجيل الأمر القضائي للمصادرة الخارجية للمساعدة في تنفيذ البنود الواردة في الأمر القضائي.

التخلص من الأصول

عند الحصول على الأصول، يمكن التخلص منها باستخدام إحدى العمليات الثلاث التالية:

1. سيتم التصرف بالأصول الواردة في قضايا استرداد الأصول المتعلقة بالنصب والاحتيال والفساد بموجب ما ورد في بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) وذلك وفقًا لما ورد في المادة 57 من الاتفاقية.
2. بالنسبة للقضايا عير المندرجة تحت أحكام وبنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCACفيمكن مشاركة الأصول مع الدولة المتلقية إذا توفرت البنود المعمول بها في القانون الدولي أو إذا أبرمت المملكة المتحدة اتفاقية مع الدولة المتلقية لتقاسم الأصول.
3. في حالة عدم وجود أي اتفاق رسمي مع أي بلد أو إقليم، سيتم اتخاذ الترتيبات الإدارية التي تسمح بتقاسم الأصول على أساس كل حالة على حدة.

في حالة عدم وجود أي اتفاقية لتقاسم الأصول، ستحتفظ المملكة المتحدة بالأصول وسيتم التخلص منها والتصرف بها حسب ما ورد في القانون المحلي.

سيقوم فريق استعادة الأصول الدولي في وزارة الداخلية بالتعامل مع مسائل تقاسم الأصول وإعادتها إلى الوطن، وتفاصيل الاتصال العائدة بهذا الفريق هي:.(international-assetrecovery@homeoffice.gov.uk)

مصادرة أدوات الجريمة

تسمح أوامر المصادرة بالحرمان أو التصرف بالممتلكات التي تم استخدامها أو من المزمع استخدامها في ارتكاب الجريمة الجنائية. ويتشابه القانون والإجراءات القانونية المتعلقة بمصادرة أدوات الجريمة مع القانون والإجراءات القانونية المتعلقة بالمصادرة المذكورة أعلاه.

طلبات المصادرة المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

يُرجى الملاحظة: عدم استمرارية تطبيق المملكة المتحدة لبنود قانون الاتحاد الأوروبي حول الاعتراف المتبادل.

يجب تقديم طلبات المساعدة فيما يتعلق بالمصادرة بموجب ما ورد في أحكام الباب الحادي عشر من الجزء الثالث من اتفاقية التجارة والتعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ويتوجب إرسالها إلى السلطات المركزية ذات العلاقة UKCA ومكتب التاج البريطاني .Crown Office)

يتوجب تقديم طلبات مصادرة الأصول باستخدام النموذج المناسب على النحو المرفق بطي اتفاقية التجارة والتعاون. يُرجى ملاحظة أنه يجب استخدام هذا النموذج فقط لطلبات تجميد الأصول، وليس للحصول على الأدلة، والتي يجب طلبها بشكل منفصل.

طلبات الاستعادة للأصول بناءً على الحصول على الأمر القضائي الدال على عدم إدانة (تبرئة) المتهم

تستطيع المملكة المتحدة تقديم المساعدة في تجميد واستعادة الأصول على أساس عدم الإدانة (أي استرداد الأصول المدني)، ويمكن القيام بذلك بواسطة الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة فقط، ولا يمكن القيام بذلك عبر قنوات تنفيذ القانون. وقبل تقديم الطلب، يتوجب استخدام قنوات تنفيذ القانون لتحديد الأصول الموجودة في المملكة المتحدة بمنتهى الوضوح.

بالنسبة إلى تجميد الأصول، فلا يعتبر من الضروري إرسال الأمر القضائي الداخلي بخصوص تجميد الأصول. وبالنسبة إلى الاسترداد النهائي للأصول، فيعتبر من الضروري إرسال الأمر القضائي الداخلي بخصوص تجميد الأصول. وتمتلك المملكة المتحدة نظامًا مرنًا لاسترداد الأصول ويمكنها المساعدة في الحالات التي يتعذر فيها تحديد الطريقة المناسبة لإجراء هذا الأمر (سواء على أساس الإدانة الجنائية أو على أساس عدم الإدانة) في مرحلة مبكرة من عملية استرداد الأصول.

يمكن استخدام الأوامر غير المستندة إلى الإدانة عندما يتعذر إثبات الإدانة. وعلى الرغم من ذلك، ينص قانون المصادرة غير المستندة على الإدانة في المملكة المتحدة بأنه يتوجب الحصول على الممتلكات المحددة نتيجة لممارسة سلوك إجرامي أو يتعلق به (أو يمكن أن تكون نتيجة مباشرة لممارسة هذا السلوك).

عند تقديم الطلب للحصول على الأمر القضائي لمصادرة أو تجميد الممتلكات على الرغم من عدم الحصول على الأمر القضائي المتعلق بإدانة المدعى عليه، يتوجب التزويد أو تأكيد الأمور التالية
✓ لا يعتبر من الضروري وجود التحقيق الجنائي أو الإدانة، ولكن يتوجب أن يكون السلوك الجنائي الكامن وراء استرداد الممتلكات مرتبطًا بالجريمة المرتكبة في المملكة المتحدة أو يمكن أن يتم اعتباره جريمة في المملكة المتحدة إذا تم ارتكابه فيها.
✓ يجب أن يحدد الطلب (الممتلكات ذات الصلة) الموجودة في المملكة المتحدة.
✓ الأمر القضائي الذي تم إصداره أو قد يتعلق بالممتلكات التي تم الحصول عليها أو التي من المعتقد بأنه تم الحصول عليها نتيجة لارتكاب السلوك الإجرامي أو على نحو يتعلق به.
✓ وبالنسبة إلى الأوامر القضائية النهائية المتعلقة باسترداد الأصول، يتوجب ذكر الأمر القضائي الصادر بهذا الخصوص وغير الخاضع إلى الطعن.
✓ ذكر جميع المبالغ، أو مبلغ معين، القابلة للدفع والمنصوص عليها في الأمر القضائي النهائي والتي لم يتم سدادها في المنطقة العائدة إلى الدولة مقدمة الطلب، وذكر جميع الممتلكات الأخرى القابلة للاستعادة بموجب ما ورد في الأمر القضائي والتي لم تتم استعادتها في المنطقة العائدة إلى الدولة مقدمة الطلب..
✓ لماذا يعتبر إصدار الأمر القضائي في المملكة المتحدة أمرًا عادلاً ومنصفًا مع مراعاة مصالح كافة الأشخاص الذين حصلوا على الممتلكات بحسن نية.
✓ إمكانية تنفيذ الأمر القضائي النهائي خارج الولاية القضائية العائدة إلى الدولة مقدمة الطلب.
✓ يتوجب أن يتم إرفاق النسخة المصدقة أو الأصلية من الأمر القضائي النهائي المتعلق بالمصادرة بطي الطلب المتعلق بالمصادرة (ولا يعتبر من الضروري الحصول على أي أمر قضائي يتعلق بتجميد الأصول).
✓ ذكر الحقائق المادية في القضية بما في ذلك كيفية ارتباط الممتلكات مع السلوك الإجرامي، والممتلكات التي تعتبر محور القضية وتقديم كافة الشروحات حول كيفية الحصول على الممتلكات التي قدمها أي فرد من الأفراد خلال عملية التحقيق.
✓ السبب وراء ضرورة الحصول على الأمر القضائي.
✓ اسم وعنوان وجنسية وتاريخ الميلاد ومكان الولادة والموقع الحالي لأي شخص من الأشخاص.
✓ ذكر التفاصيل المتعلقة بالممتلكات التي سيتم مصادرتها في المملكة المتحدة، والأشخاص الذين توجد هذه الممتلكات بحوزتهم، والعلاقة الرابطة بين المشتبه به والممتلكات (ويعتبر هذا الأمر هامًا إذا كانت توجد الممتلكات المرغوب بمصادرتها بحوزة أو باسم طرف ثالث على سبيل المثال، شركة ما أو شخص آخر).

✓ يتوجب الذكر فيما إذا تم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية (بما في ذلك المساعدة في تعقب حركة الأصول). وإذا تم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية، فيُرجى ذكر تفاصيل السلطات البريطانية المشاركة، وتفاصيل المساعدة التي تم الحصول عليها. وفي حالة عدم الحصول على المساعدة المسبقة في القضية أو في حالة عدم تقديم الطلب للحصول على المساعدة في القضية، يتوجب ذكر سبب هذا الأمر بمنتهى الوضوح.
✓ يُرجى ذكر تفاصيل أية أوامر صادرة عن المحكمة في الدولة مقدمة الطلب بحق المشتبه به، ويتوجب تقديم نسخة مصدقة حسب الأصول عن الأمر القضائي ذي العلاقة ويتوجب أن يصادق عليه القاضي أو قاضي الصلح أو الموظف في المحكمة ذات الاختصاص في الدولة مقدمة الطلب أو الموظف المسؤول في الدولة مقدمة الطلب. إذا لم تصدر المحكمة أي أمر قضائي بحق المشتبه به، فيتوجب ذكر سبب هذا الأمر بمنتهى الوضوح.
✓ ذكر التفاصيل المختصرة عن كافة الممتلكات المعروف بأنه يملكها المشتبه به خارج المملكة المتحدة.
يُرجى الملاحظة:
✓ يجب أن تكون الطلبات المقدمة متوافقة مع التزامات حقوق الإنسان.
✓ هنالك فترة تقادم تبلغ 20 عامًا ولكن إذا تبين للمحكمة بأنه تم إخفاء الحقائق المتعلقة بالإجراءات القضائية على نحو متعمد، فيمكن أن يتم تمديد الفترة أو المهلة الزمنية.
✓ إمكانية استعادة أي أصل من الأصول.
✓ إمكانية التوصل إلى التسوية حول القضايا قبل الحصول على الأمر القضائي النهائي بخصوصها.

وإذا تم قبول الطلب، ستنظر وستقرر السلطة المركزية حول السلطة التنفيذية ذات العلاقة لتنفيذ الطلب. وستنظر السلطة التنفيذية في الطلب قبل أن تقدم الطلب أمام المحكمة للحصول على الأمر القضائي لتجميد الأصول في المملكة المتحدة أو لتسجيل الأمر القضائي الخارجي المتعلق بتجميد ومصادرة الأصول خارج المملكة المتحدة وذلك وفقًا لما ورد في قانون عوائد الجريمة الصادر عام 2022 والأمر القضائي المتعلق بالطلبات والأوامر القضائية الخارجية الصادر في عام 2005

الجزء الخامس: شرح المصطلحات

يقدم هذا الجزء قائمة بالمصطلحات أو الكلمات المتعلقة بطلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة مع تقديم شروحات مختصرة حولها.

A		
ACRO	مكتب السجلات الجنائية	يدير مكتب السجلات الجنائية ACRO نظام معلومات السجل الجنائي في المملكة المتحدة (UK-CRIS)، والذي يتبادل معلومات الإدانة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويقوم وزير الداخلية بتوكيل رئيس الشرطة في الدولة الأخرى بهذه المسؤولية، ويتوجب على رئيس الشرطة بإرسالها إلى مكتب السجلات الجنائية ACRO في دولته. وبالنسبة إلى الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي، يتبادل مكتب السجلات الجنائية ACRO سجلات المعلومات مع جميع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والإنتربول عبر قنوات الإنتربول.
Affidavit	القسم أو حلفان اليمين	وهو القسم أو حلفان اليمين الذي يدلي به الفرد وينص بأن جميع المعلومات الواردة في الإفادة الخطية هي معلومات حقيقية وصادقة. ويتم عادةً تحضير هذه الوثائق لإرفاقها مع إفادة الشاهد للإثبات عندما يتم تقديم الإفادة أمام المحكمة بأن المعلومات الواردة فيها هي معلومات صحيحة وصادقة.
Asset Recovery	استرداد الأصول	تشير إلى عملية إزالة الأصول على سبيل المثال الممتلكات أو المركبات أو المبالغ النقدية من الشخص الذي حصل على هذه الأصول نتيجة ممارسته النشاط غير القانوني.
Asset Confiscation	مصادرة الأصول	أي الحرمان الدائم من الملكية بموجب الأمر القضائي الصادر عن المحكمة أو السلطة المختصة الأخرى. ويتم تنفيذ المصادرة من خلال إجراء قضائي أو إداري يهدف إلى نقل ملكية الأموال أو الأصول المحددة في الأمر القضائي إلى الدولة. ويفقد الشخص أو الكيان الذي يمتلك مصلحة في الأموال أو الأصول الأخرى جميع الحقوق المتعلقة بها
B		
British Overseas Territories	المناطق البريطانية الخارجية	يقع 14 إقليمًا بريطانيًا خارج المملكة المتحدة وهي: برمودا Bermuda وجبل طارق Gibraltar وجزر فيرجن البريطانية the British Virgin Islands و وجزر كايمان Cayman Islands وجزر فوكلاند Falkland Islands و وجزر تركس Turks وكايكوس Caicos وأنغيلا Anguilla وإقليم المحيط الهندي البريطاني وجورجيا الجنوبية South Georgia وجزر ساندويتش الجنوبية South Sandwich Islands وإقليم أنتاركتيكا (القطب الجنوبي) البريطاني وسانت هيلانة St Helena

		وتوابعها (أسنسيونAscension وتريستان دي كونها Tristan de Cunha) ومونتسيرات Montserrat ومجموعة جزر بيتكيرن Pitcairn ومناطق القاعدة السيادية في قبرص. ولا تشكّل هذه المناطق جزءًا من المملكة المتحدة حيث إنها تتمتع بالحكم الذاتي وتمتلك سلطات قضائية منفصلة ولكنها تعتمد على المملكة المتحدة في أمور أخرى مثل السياسة الخارجية أو الدفاع.
BF (UKBF)	حرس الحدود	وهي قيادة إنفاذ القانون داخل وزارة الداخلية والتي تقوم بتأمين حدود المملكة المتحدة من خلال تنفيذ ضوابط الهجرة والجمارك على الأشخاص والبضائع التي تدخل المملكة المتحدة.
Budapest Convention	معاهدة بودابست	الاتفاقية الأوروبية للجرائم الإلكترونية (CETS 185)، والمعروفة باسم اتفاقية بودابست، هي الاتفاقية الرئيسة المتعلقة بالتصدي للجرائم الإلكترونية على الصعيد الدولي. فهي تتطلب من الأطراف في الاتفاقية أن تمتلك قوانين وإجراءات مناسبة للتصدي للجرائم الإلكترونية، وأن تكون قادرة على تقديم المساعدة إلى البلدان الأخرى، مثل تقديم الأدلة. ولقد صادقت المملكة المتحدة على اتفاقية بودابست في عام 2011. يتكون جوهر الاتفاقية من ثلاثة أجزاء تغطي الجرائم الجنائية والقانون الإجرائي والتعاون الدولي. وتحتوي أيضًا على تعريفات وأقسام تغطي مجالات مثل الانضمام والتطبيق الإقليمي.
C		
Central Authority	السلطة المركزية	هي الهيئة المخصصة لاستلام طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA وستقوم السلطة المركزية في المملكة المتحدة بإرسال هذا الطلب إلى السلطة المناسبة لتنفيذه (يُرجى الاطلاع على مكتب التاج البريطاني Crown Office ومصلحة الجمارك والضرائب لخدمة جلالة الملك HMRC والسلطة المركزية في المملكة المتحدة UKCA.
Charge (criminal)	التهمة الجنائية	بالنسبة للقضية الجنائية، إذا توافرت الأدلة الكافية للحصول على احتمالية واقعية لإدانة كل مشتبه به بارتكابهم كل تهمة منسوبة إليهم، فسيتم اتخاذ القرار المتعلق بتوجيه التهمة الجنائية بحقهم. واعتمادًا على نوع وخطورة الجريمة المرتكبة، فستتخذ خدمة الشرطة أو دائرة الملاحقة القضائية (النيابة) ذات الصلة (في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية) هذا القرار.
CICA	قانون التعاون الدولي حول الجرائم الصادر في عام 2003	القانون الصادر عن مجلس النواب (البرلمان) في المملكة المتحدة الذي يحتوي على التشريع البريطاني المتعلق بالحصول على المساعدة المتبادلة في القضايا الجنائية.
CoE	المجلس الأوروبي	وهي المنظمة الدولية التي تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون في أوروبا. ولقد كانت المملكة المتحدة من أحد الأعضاء المؤسسين للمجلس الأوروبي ولا تزال عضوة فيه.

Citation	الاستدعاء إلى المحكمة	في النظام القانوني الإسكتلندي يعتبر الاستدعاء بمثابة الوثيقة الرسمية التي يرسلها النائب العام المالي، وتحتوي هذه الوثيقة على التفاصيل المتعلقة بالتاريخ والساعة التي يتوجب على الفرد المثول فيها أمام المحكمة للإجابة عن التهمة أو التهم المنسوبة إليه، وتقدم هذه الوثيقة التفاصيل حول التهم المنسوبة بحق المدعى عليه.
Civil Recovery	الاسترداد المدني لعوائد الجريمة	يمكن استرداد عوائد الجريمة في الإجراءات القضائية المدنية الجارية في المحكمة العليا ضد الممتلكات التي يمكن إثباتها بأنها عوائد الجريمة. يمكن استخدام الاسترداد المدني لعوائد الجريمة عندما يتعذر الحصول على الحكم القضائي المتعلق بإدانة المدعى عليه، أو عندما يتم الحصول على الحكم القضائي المتعلق بإدانة المدعى عليه ولكن لم يتم إصدار الأمر القضائي المتعلق بالمصادرة، أو سيساعد استخدام الاسترداد المدني لعوائد الجريمة بخدمة مصلحة العامة بشكل أفضل بدلاً من السعي للحصول على الأمر القضائي المتعلق بالمصادرة. وسيشمل ذلك المكان الذي هرب إليه المشتبه بهم لتفادي عملية التحقيق، أو إذا وقعت الجريمة خارج المملكة المتحدة بحيث لا يمكن إجراء المقاضاة بخصوصها في المحاكم الواقعة داخل المملكة المتحدة. يمكن تطبيق الأمر القضائي لتجميد الأصول للحفاظ على الأصول إلى حين صدور الأمر القضائي المتعلق بالاسترداد الأمني لعوائد الجريمة.
Commission Rogatoire	تعرف أيضًا باسم الالتماس القضائي أو الإنابة القضائية	هو الطلب الخطي الذي ترسله السلطة المركزية في دولة ما إلى السلطة المركزية في دولة أخرى للحصول على المساعدة القانونية أو القضائية وذلك عند البحث عن أدلة من الولاية القضائية الأجنبية. ويرتبط هذا المصطلح عادةً في المملكة المتحدة بطلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة MLA من الولايات القانونية المدنية.
Compensation	التعويض	تعويض مالي يُمنح لضحية الجريمة المذكورة في الإجراءات القضائية والتي ثبت بأنها تعرضت للأضرار والأذى جراء ارتكاب الجريمة بحقها.
Confiscation	يُرجى الاطلاع على مصادرة الأصول	
CPS	خدمة الملاحقة القضائية (النيابة) في التاج البريطاني	خدمة الملاحقة القضائية (النيابة) الجنائية في إنجلترا وويلز.
Crown Court	محكمة التاج البريطاني	تنظر محكمة التاج في إنجلترا وويلز في القضايا الإجرامية الخطيرة وتحتوي عادةً على هيئة المحلفين التي تقرر فيما إذا كان المدعى عليه مذنبًا أو بريئًا من التهم المسنودة إليه، ويقوم القاضي بإصدار حكمه على القضايا من وجهة نظر القانون ويقرر حول المحكومية المتوجب فرضها على الأشخاص الذين تم إثبات إدانتهم بارتكابهم التهم المسنودة

		إليهم.
Crown Dependencies	CDs الولايات التابعة للتاج البريطاني	توجد ثلاث مناطق جزرية داخل الجزر البريطانية تُعرف باسم الولايات التابعة للتاج البريطاني وهي بيليويكس جيرسي Bailiwicks of Jersey وجيرنسي Guernsey اللتان تشكّلان جزر القنال الإنجليزي وجزيرة مان Isle of Man. لا تعتبر الولايات التابعة للتاج البريطاني جزءًا من المملكة المتحدة ولكنها ولايات تتمتع بالحكم الذاتي للتاج البريطاني. وتعتبر حكومة المملكة المتحدة مسؤولة في هذه الولايات في مجالات معينة على سبيل المثال الدفاع والشؤون الخارجية.
COPFS	خدمة النائب العام المالي ومكتب التاج البريطاني	وهي السلطة المركزية للحصول ولتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في إسكتلندا (ويعرف أيضًا باسم مكتب التاج البريطاني Crown Office".
D		
Defendant	المدعى عليه	هو الشخص المتهم بارتكابه جريمة وتم توجيه التهم إليه بارتكابه جريمة جنائية. وبالنسبة إلى استرداد الأصول في المملكة المتحدة: فهو الشخص الذي يخضع للأمر القضائي لمصادرة الأصول بناءً على إدانته بارتكابه الجريمة.
Double Jeopardy	المحاكمة على جرم مرتين	هو المبدأ القائل بأنه لا يجوز أن يخضع الشخص الطبيعي أو الاعتباري إلى محاكمة ثانية عن نفس الجريمة بعد حصوله على البراءة أو الإدانة المشروعة، ولا ينبغي أن يخضع الشخص "لعقوبات" متعددة عن نفس الجريمة. قد يُعرف هذا المصطلح أيضًا بالاسم اللاتيني "ne bis in idem"
E		
EAW	أمر إلقاء القبض الأوروبي	وهو نظام لتسهيل تسليم المتهمين والمطلوبين ما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولقد توقفت المملكة المتحدة عن المشاركة في هذه الخطة اعتبارًا من انتهاء الفترة الانتقالية أي في 31 ديسمبر / كانون أول 2020
ECHR	المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان	اتفاقية دولية لحماية حقوق الإنسان والحريات السياسية في أوروبا. صاغ مجلس أوروبا الذي تم تشكيله حديثًا هذه الاتفاقية في عام 1950، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 3 أيلول / سبتمبر 1953. وتعتبر جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا هي أطراف في هذه الاتفاقية ومن المتوقع أن يقوم الأعضاء الجدد بالتصديق على الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة. ولا تزال المملكة المتحدة عضوًا في مجلس أوروبا ومن الدول الموقعة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق

		الإنسان.ECHR
ECRIS	نظام معلومات السجلات الجنائية الأوروبية	النظام الذي يساعد في تبادل السجلات الجنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لقد توقفت المملكة المتحدة في المشاركة في هذه الخطة اعتبارًا من انتهاء الفترة الانتقالية أي في 31 ديسمبر / كانون الأول .2020 (يُرجى الاطلاع على .(UK-CRIS
EIO	أمر التحقيق الأوروبي	لقد توقفت المملكة المتحدة عن المشاركة في هذه الخطة اعتبارًا من انتهاء الفترة الانتقالية أي في 31 ديسمبر / كانون الأول .2020
EU	الاتحاد الأوروبي	لقد غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في 31 يناير / كانون الثاني 2020. ويوجد في الاتحاد الأوروبي 27 دولة من الدول الأعضاء.
EUMS	الدولة العضوة في الاتحاد الأوروبي	الدولة العضوة في الاتحاد الأوروبي (يُرجى الاطلاع أيضًا على MS
Eurojust	وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في تحقيق العدالة الجنائية	تقع هذه الوكالة في لاهاي وتقوم بتسهيل عمل السلطات القضائية الوطنية العائدة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي مع بعضها البعض في محاربة الجريمة الخطرة والمنظمة المرتكبة ما بين الدول. وتمتلك المملكة المتحدة ممثل يمثلها في وكالة الاتحاد الأوربي للتعاون في تحقيق العدالة الجنائية.Eurojust
European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters 1959	المعاهدة الأوروبية حول المساعدة المتبادلة في الشؤون الجنائية المبرمة في عام 1959	بموجب اتفاقية مجلس أوروبا، يوافق الموقعون على منح بعضهم البعض أكبر قدر من المساعدة المتبادلة بهدف جمع الأدلة وسماع الشهود والخبراء والأشخاص المرغوب بإجراء الملاحقة القضائية بحقهم وما إلى ذلك.
Europol	الشرطة الأوروبية	وهي وكالة إنفاذ القانون التابعة للاتحاد الأوروبي ومقرها لاهاي، وتدعم هذه الوكالة 27 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حربها ضد الإرهاب والجرائم الإلكترونية وغيرها من أشكال الجريمة الخطيرة والمنظمة. وتعمل أيضًا هذه الوكالة مع العديد من الدول الشريكة خارج الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية. وتمتلك المملكة المتحدة ممثل يمثلها في الشرطة الأوروبية .Europol
F		
FCA	سلطة السلوك المالي	هي الجهة المنظمة لشركات الخدمات المالية والأسواق المالية في المملكة المتحدة.
FIU	وحدة التحقيق المالي	وكالة وطنية مركزية مسؤولة عن تلقي وتقديم الطلبات وتحليل ونشر المعلومات المالية المتعلقة بعوائد الجريمة.

FNO	الشخص الخارج عن القانون الذي يحمل الجنسية الأجنبية	شخص معروف أو يشتبه في تورطه في ارتكابه الجريمة ولا يمكن التأكد بأنه مواطن بريطاني.
Forfeiture	يُرجى الاطلاع على مصادرة الأصول	
Freezing Order	الأمر القضائي لتجميد الأصول	الحظر المؤقت على نقل الممتلكات أو تبديلها أو التصرف فيها أو تحويلها أو تولي حراسة الممتلكات أو السيطرة عليها مؤقتًا بناء على الأمر القضائي الصادر عن المحكمة أو السلطة المختصة. يتم استخدام هذا المصطلح عادةً مع مصطلح الاحتجاز والتقييد. ويمكن أيضًا استخدام مصطلح "الربط " أو "الحفظ" أو "المنع".
H		
HMRC	دائرة الضرائب والجمارك لصالح جلالة الملكة	هي سلطة المملكة المتحدة لتحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهي سلطة مركزية مخصصة لتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بالتحقيق في القضايا الضريبية والجمركية.
Home Office	وزارة الداخلية	تسعى نحو الحفاظ على الأمن والازدهار الاقتصادي للمملكة المتحدة وهي الإدارة الحكومية البريطانية الرائدة فيما يتعلق بشؤون الهجرة والجوازات وسياسة مكافحة المخدرات والجريمة والحرائق ومكافحة الإرهاب وشؤون الشرطة.
HRA	قانون حقوق الإنسان الصادر في عام1988	وهو القانون الذي ينص على منح الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدة الأوروبية لحقوق الأنسان.ECHR
I		
ICCC	مركز التنسيق الدولي حول مكافحة الجريمة	يوفر خدمات الشرطة البريطانية بمجموعة مختلفة من النصائح والدعم والتوجيهات حول إجراءات عمل الشرطة والأدوات المتوفرة لمكافحة كافة الأنواع والأشكال المختلفة من الجرائم الدولية.
ILOR	رسالة الطلب الدولية	وهي وثيقة رسمية يتم فيها طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة (يُرجى أيضًا الاطلاع على LoR)
IE (HOIE)	تنفيذ الهجرة	وهي السلطة الموجودة ضمن وزارة الداخلية، وتعتبر بأنها مسؤولة عن مكافحة إساءة المعاملة فيما يتعلق بقوانين الهجرة وملاحقة الأشخاص المخالفين لقوانين الهجرة وزيادة التوافق مع قوانين الهجرة.
Instrumentalities	أدوات الجريمة	الأصول المستخدمة لتسهيل القيام بالجريمة على سبيل المثال السيارة أو القارب المستخدم في نقل المخدرات.
Informal Assistance	المساعدة غير الرسمية	أي نشاط أو مساعدة يتم تقديمها من دون الحاجة إلى تقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. وقد تتوافر التشريعات التي تسمح بتقديم هذا النوع من المساعدات.
Interpol	الشرطة الدولية (الإنتربول)	منظمة حكومية دولية تضم أكثر من 190 دولة مختلفة من الدول الأعضاء التي تعمل معًا وتساعد الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ

		القانون من العديد من الدول. وفي كل بلد، يوفر المكتب المركزي الوطني للإنتربول (NCB) نقطة الاتصال المركزية للأمانة العامة وغيرها من المكاتب المركزية الوطنية. NCBs.
Interpol Diffusions	نشر المعلومات المقدمة من الشرطة الدولية (الإنتربول)	تعميم المعلومات المتعلقة بالجرائم على مجموعة من البلدان الموجودة في منطقة عالمية محددة.
Interpol Notices	الإخطارات المقدمة من الشرطة الدولية (الإنتربول)	وهي المعلومات التي يتم إرسالها في جميع أرجاء العالم والتي تتعلق بالجرائم وتنفيذ القانون.
J		
JIT	فريق التحقيق المشترك	فريق التحقيق الجنائي المؤلف من وحدات لدولتين أو أكثر.
L		
LoR	رسالة الطلب	هي وثيقة رسمية يتم فيها طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة (يُرجى الاطلاع أيضًا على ILOR)
M		
Magistrates Court	محكمة الصلح	يبدأ النظر في جميع القضايا الجنائية في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية في محكمة الصلح. وهي محكمة لا يوجد فيها هيئة المحلفين وتمتلك صلاحيات محدودة تتعلق بإصدار المحكوميات والأحكام، وسيتوجب إرسال القضايا الخطيرة لتنظر فيها محكمة التاج وبموجب ما ورد في المادتين 15 و30 من قانون التعاون الدولي حول الجرائم CICA فإنه يتم عقد جلسات الاستماع في محكمة الصلح المسماة.
ML	غسيل الأموال	أي تصرف أو الشروع بالتصرف لإخفاء مصدر الأموال أو الأصول التي يتم الحصول عليها من الأنشطة الإجرامية. ويمكن أن يشتمل غسيل الأموال على إخفاء المصادر واستخدام الأصول غير القانونية.
MLA	طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة	هي الوسيلة الرسمية لتنفيذ التعاون بين الدول وذلك في الحصول على المساعدة ما بين الدول في إجراء التحقيق أو الملاحقات القضائية حول الجرائم الجنائية. ويمكن أن يشتمل هذا التعاون على الحصول وجمع الدليل أو إجراء أعمال التفتيش أو تجميد الأصول أو توفير الشهود للمثول أمام المحكمة في جلسات الاستماع
MLAT	معاهدة الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة	معاهدات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة (MLATs) في القضايا الجنائية هي معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف والتي يتم إبرامها بين دولتين أو أكثر لتوفير التعاون والمساعدة الدولية.

MO	طريقة العمل	وهو مصطلح لاتيني يعني طريقة العمل أو التشغيل. وهي الوسيلة أو الطريقة المحددة للقيام بأمر ما. وفي المسائل الجنائية، يمكن أن تكون الوسيلة التي استخدمها المشتبه به في ارتكاب الجرائم، وعادةً تستخدم هذه الوسائل نفس الإطار المستخدم في ارتكاب الجرائم السابقة.
MPS	شرطة ميتروبوليتان Metropolitan	خدمة الشرطة المسؤولة عن منطقة لندن الكبرى.
MS	الدولة العضوة	الدولة العضوة في الاتحاد الأوروبي (يُرجى الاطلاع على EUMS)
N		
NCA	وكالة مكافحة الجريمة الوطنية	تقود وكالة مكافحة الجريمة الوطنية الحرب التي تشنها المملكة المتحدة في مكافحة والحد من الجريمة المنظمة والخطرة. ولقد كانت تعرف في السابق باسم SOCA(وكالة مكافحة الجريمة المنظمة والخطرة)
NCB	ديوان الجريمة الوطني	تستضيف وكالة **مكافحة** الجريمة الوطنية NCA في المملكة المتحدة لديوان الجريمة الوطني الذي يعرف أيضا باسم ديوان مكافحة الجريمة الدولي في المملكة المتحدة .(UK-ICB)
NPCC	مجلس رؤساء الشرطة الوطني	يقوم مجلس رؤساء الشرطة الوطني NPCC بجمع قوات الشرطة في المملكة المتحدة معًا للمساعدة في تنسيق العمليات المتعلقة بعمل الشرطة.
O		
OCG	مجموعة الجريمة المنظمة	هي المجموعة التي تهدف إلى القيام بالأنشطة الجنائية وتحتوي على ثلاثة أشخاص أو أكثر الذين يتوصلوا إلى الاتفاق المتعلق بالتصرف معًا لتنفيذ هذا الهدف.
P		
PACE	قانون الدليل المقدم من الشرطة والدليل الجنائي الصادر في عام 1984	القانون الصادر عن مجلس النواب (البرلمان) في المملكة المتحدة الذي ينص على إطار العمل التشريعي لصلاحيات ضباط الشرطة في إنجلترا وويلز لمكافحة الجريمة. وينص القانون أيضًا على تشريعات ممارسة وتنفيذ هذه الصلاحيات.
PEPs	الشخصيات المعرضة لمخاطر سياسية	الأفراد الذين تم تكليفهم في السابق أو المكلفون في الوقت الحالي بالقيام بوظائف حكومية بارزة، على سبيل المثال، رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، وكبار المسؤولين الحكوميين، والقضاة، والمسؤولين العسكريين، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، والمسؤولين الحزبيين المهمين. تنطوي العلاقات التجارية مع أفراد العائلة أو الأشخاص المقربين من الشخصيات المعرضة لمخاطر سياسية PEPS على مخاطر تتعلق بالسمعة مماثلة للأخطار التي قد تتعرض إليها الشخصيات المعرضة

		لمخاطر سياسية PEPs أنفسهم.
PF	النائب العام المالي	النائب العام الجنائي الإسكتلندي.
PO	الأمر القضائي لتقديم الأدلة	الأمر القضائي لتقديم الأدلة هو الأمر الذي يتوجب فيه تقديم مواد محددة (على سبيل المثال، المعلومات الموجودة عند المؤسسات المالية). وتقدم الشرطة ووكالات تنفيذ القانون الأخرى طلبًا أمام المحكمة للحصول على الأمر القضائي لتقديم الأدلة وغالبًا ما يتعلق هذا الأمر بالتحقيق بالقضايا المتعلقة بالاستعادة المدنية أو المصادرة أو غسيل الأموال.
POCA	قانون عوائد الجريمة الصادر في عام 2002	القانون الصادر عن مجلس النواب (البرلمان) في المملكة المتحدة الذي ينص على مصادرة أو إجراء الاستعادة المدنية لكافة عوائد الجريمة ويحتوي هذا القانون على التشريع الرئيسي المتعلق بغسيل الأموال المعمول به في المملكة المتحدة.
PPS	خدمة الملاحقة القضائية (النيابة) العامة	هي السلطة الرئيسة القائمة على إجراء الملاحقة القضائية في إيرلندا الشمالية والتي تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بإجراء الملاحقات القضائية في جميع القضايا التي تحقق بها الشرطة ووكالات تنفيذ القانون الأخرى.
Proceeds of Crime	عوائد الجريمة	كافة الأصول الناجمة أو التي يتم الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة ارتكاب الجريمة
PSNI	شرطة إيرلندا الشمالية	خدمة الشرطة في إيرلندا الشمالية
Police Scotland	شرطة إسكتلندا	خدمة شرطة إسكتلندا
R		
Restraint Order	أمر التقييد	وهو الأمر القضائي الذي يسمح للمحكمة بتجميد الأصول العائدة إلى المدعى عليه لمنعه من أخذ هذه الأصول خارج المملكة المتحدة. ويتم تطبيق أوامر التقييد على الأصول إذا كانت هذه الأصول خاضعة إلى الأمر القضائي المتعلق بالمصادرة عند إدانة المدعى عليه بارتكابه الجريمة. ويمنع الأمر القضائي المتعلق بتقييد الأصول من التخلص من الأصول أو التصرف بها.
S		
SFO	مكتب جرائم النصب والاحتيال الكبرى أو الخطيرة	ويقوم هذا المكتب بالتحقيق وإجراء الملاحقات القضائية حول جرائم النصب والاحتيال والفساد والرشوة الكبرى أو الخطيرة أو المعقدة.
SIS II	نظام معلومات شينغن Schengen II	وهو النظام الذي يسهل التعاون بين سلطة الحدود الوطنية والجمارك وسلطات الشرطة في منطقة شينغن Schengen. ولم تعد المملكة المتحدة عضوة في الاتحاد الأوروبي وذلك بعد انتهاء الفترة الانتقالية

		في 31 ديسمبر / كانون الأول 2020.
Summons	الاستدعاءات	استدعاء الشاهد هي الوثيقة الصادرة عن المحكمة والتي تلزم الشاهد بالمثول أمامها. ويطلق على هذه الوثيقة في إسكتلندا اسم "citation."
Suspect	المشتبه به	وهو الشخص الذي من المحتمل بأنه ارتكب جريمة ما، أو الشخص الذي يخضع للتحقيق للاشتباه بارتكابه جريمة ما.
T		
TCA	اتفاقية التعاون والتجارة البريطانية الأوروبية	وتقوم هذه الاتفاقية بترسيم العلاقة الرابطة بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بعد مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي وانتهاء الفترة الانتقالية بعد تاريخ 31 ديسمبر / كانون الأول 2020.
U		
UKCA	السلطة المركزية في المملكة المتحدة	السلطة المركزية للحصول على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في إنجلترا وإيرلندا الشمالية وويلز، وتشكّل جزءًا من وزارة الداخلية
UK-CRIS	نظام المعلومات والسجلات الجنائية في المملكة المتحدة	النظام البريطاني لتبادل السجلات الجنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (يُرجى الاطلاع على ECRIS).
UKICB	ديوان مكافحة الجريمة الدولي في المملكة المتحدة	وتقوم وكالة مكافحة الجريمة الوطنية NCA باستضافتها حيث تقوم بتوفير المعلومات إلى الديوان المركزي الوطني في المملكة المتحدة والعائد إلى الشرطة الدولية (الإنتربول) INTERPOL والوحدة الوطنية للشرطة الأوروبية في المملكة المتحدة
V		
Victim	ضحية الجريمة	هو الشخص الذي عانى من الأذى أو الضرر بما في ذلك الأذى الجسدي أو النفسي أو العاطفي أو الخسارة المالية باعتبارها نتيجة مباشرة لارتكاب الجريمة الجنائية. ويمكن أن تكون ضحية الجريمة شاهدة أو شاهدًا على الجريمة أيضًا.
W		
Witness	الشاهد	هو الشخص الذي شاهد أو يستطيع أن يقدم الدليل حول الجريمة أو الحادثة. ويمكن أن يكون الشاهد خبيرًا أو موظفًا مهنيًا (على سبيل المثال، الخبير الجنائي) أو شاهد تزكية حول سلوك المتهم.